AMAN
Transparency Palestine

2020

استطلاع الرأي العام حول:

واقع الفساد ومكافحته فلسطين

الملخص التنفيذي

استطلاع الرأي العام حول:

واقع الفساد ومكافحة في فلسطين لعام 2020

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل لمركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية لتنفيذهم استطلاع الرأي لهذا العام، ولفريق التحليل في ائتلاف أمان الذي قام بالإشراف على الاستطلاع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها والعمل على مقارنتها مع سنوات سابقة وربطها بالسياق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2020. استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين لعام 2020، رام الله – فلسطين.

الملخص التنفيذي

نفّذ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) استطلاعا للرأي العام الفلسطيني، في كل من الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، خلال الفترة الواقعة ما بين 8 – 17 أيلول 2020،[1] بغرض رصد التغير في انطباعات المواطنين ووعيهم حول واقع الفساد، ورصد مدى استعدادهم للانخراط في مكافحته، ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة. وقد بلغ حجم العينة 1320 فرداً ممن أعمارهم 18 عاماً فما فوق، منها (792) في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(528) في قطاع غزة، وبهامش خطأ ± 3%، حيث أجريت المقابلات وجها لوجه، وفي المنازل.

أغلبية المواطنين ما زالوا يرون أن الفساد قد ازداد في العام 2020

للعام الثاني على التوالي، يرى 53% من المواطنين أن الفساد ازداد. ترتفع نسبة من يعتقدون بأن الفساد ازداد في الضفة الغربية إلى 67% مقارنة بـ 33% في قطاع غزة.

وبالرغم من تحسن توقعات المواطنين بشأن الفساد في العام القادم، إلّا أنهم ما زالوا متشائمين:

قال 55% من المواطنين بأنهم يعتقدون بأن الفساد سيزداد مقارنة بـ 60% في استطلاع العام الماضي. ترتفع النسبة إلى 66% في الضفة الغربية مقارنة بـ 37% في قطاع غزة. في المقابل، فقد توقع ما نسبتهم 14% فقط إنه سينخفض، (6%في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة)، بينما أشار 21% منهم إلى أن مستوى الفساد سيبقى كما هو (14% في الضفة الغربية، 33% في قطاع غزة).

المشكلات الأساسية التي تحظى بالأولوية لحلها

ما زالت القضايا الاقتصادية، وتفشي الفساد، والاحتلال، والانقسام، هي المشكلات الأساسية التي تحظى بالأولوية لحلها (26% 25% 21% 14%، على التوالي)

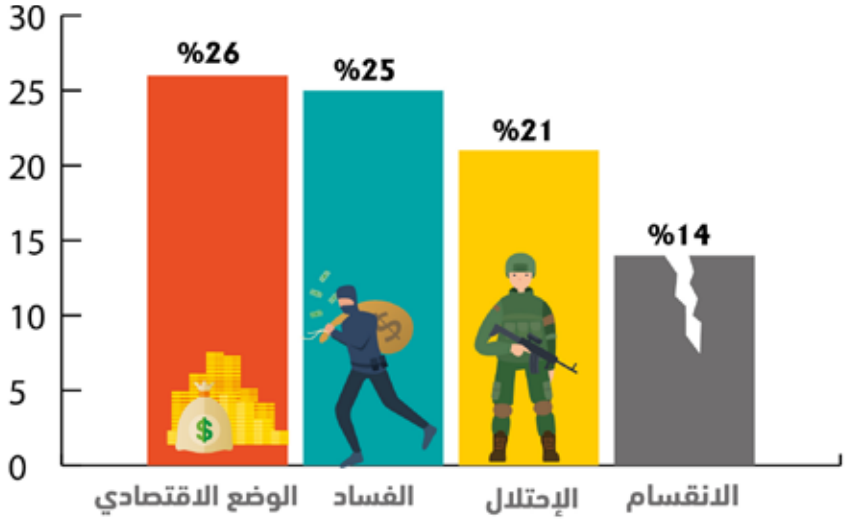

١ تعاقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان مع مركز «قياس» للاستطلاعات والدراسات المسحية، كجهة بحثية متخصصة بالبحوث المسحية، لإجراء الاستطلاع، وفقا للمعايير الإحصائية المعتمدة في استطلاعات الرأي العام.

لم تختلف كثيرا نتائج استطلاع رأي المواطنين، حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2020 عن نتائج العام الماضي الذي نفذه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» خلال العام 2019. حيث ما زال موضوع الفساد ضمن أبرز أربعة تحديات تواجه المجتمع الفلسطيني للعام 2020 بحسب وجهة نظر المواطنين، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، واستمرار سياسات الاحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى استمرار الانقسام.

انعكس تفاقم الأزمة الاقتصادية في العام 2020، على التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني حيث أشار 26% إلى أن ازدياد الأزمة الاقتصادية هي التحدي الأول الذي يجب أن يحظى بالأولوية لحله، وفقا لرأي المواطنين المستطلعة آراءهم، ترتفع لدى الاناث إلى 28% مقابل 24% لدى الذكور.

يعود ذلك إلى تصاعد الأزمة المالية الناجم عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية بحق المواطنين في قطاع غزة، ووقف تحويل الأموال الفلسطينية «أموال المقاصة» للحكومة الفلسطينية، ما أدى إلى ضعف قدرة الحكومة الفلسطينية على مواجهة الأعباء الاقتصادية، فاضطرت إلى دفع نصف رواتب الموظفين العموميين في النصف الثاني من العام 2020، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا، التي تعطلت جراءها قطاعات اقتصادية واسعة، وبشكل خاص تضرّر العمال في السوق المحلي.

وقد ظهرت تباينات واضحة في مواقف وآراء وانطباعات المواطنين، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ازاء بعض القضايا، حيث أظهرت آراء المواطنين فيهما موقفا نمطيا تجاه السلطة الفلسطينية، من قبل جمهور حركة حماس في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث كانت آراؤهم النقدية أكثر حدة في الضفة، في حين كانت مواقفهم من السلطة القائمة في قطاع غزة (سلطة حماس) أقل حدة، وفقا للاستطلاع، في مجالات عدة، مثل: الترقيات، والتعيينات، وتمركز الفساد، والفئات الأكثر فسادا، على سبيل المثال، ما يعكس حالة وأثر التعصب الفئوي في تقييم القضايا. فيما تبدو هذه الآراء اقل حدة، لدى الجمهور المؤيد أو المساند للفصيل الممسك بالسلطة في الضفة.

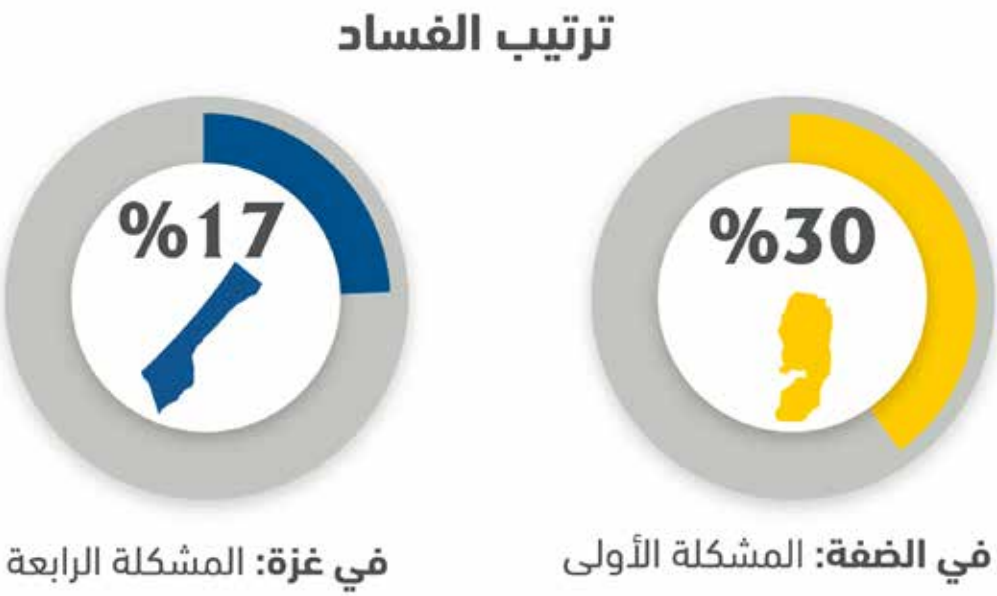

أما بخصوص مشكلة تفشي الفساد، فإن نتائج الاستطلاع تظهر الاختلاف بين رأي المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة في ترتيب الأولويات؛ فقد حلّت مشكلة تفشي الفساد في الضفة الغربية بالترتيب الأول، مقابل حلولها في الترتيب الرابع لدى المواطنين في قطاع غزة، حيث أشار 30% في الضفة الغربية إلى مشكلة تفشي الفساد كتحد يجب أن يحظى بالأولوية لحله، مقابل 17% في قطاع غزة. كما تحظى مشكلة تفشي الفساد بالأولوية لدى فئة الشباب 25% لمن هم أقل من 30 عاما (30% في الضفة الغربية 18% في قطاع غزة)، ولدى العاملين في القطاع العام 30% مقارنة ببقية قطاعات العمل (37% في الضفة الغربية و23% في قطاع غزة).

كما أظهرت هذه النتائج درجة حساسية أعلى لدى المواطنين في قطاع غزة، بشأن نتائج وآثار الانقسام، حيث تحظى مشكلة استمرار الانقسام على الأولوية الأولى للمشاكل الواجب حلها بحوالي 23% من المواطنين. في المقابل، حلّت مشكلة استمرار الانقسام في اولوية متدنية لدى المواطنين في الضفة الغربية بحوالي 8%

نسبة كبيرة من المواطنين غير راضين عن جهود مكافحة الفساد

ما زال المواطنون غير مقتنعين بجدية الجهود وكفايتها لمكافحة الفساد في الضفة والقطاع، وما زالوا يشككون باستقلالية هيئة مكافحة الفساد، ويعتقدون بتأثرها بأطراف السلطة التنفيذية. كما ما زالت نسبة كبيرة من المواطنين غير راضين عن جهود مكافحة الفساد، وغير متأكدين من استقلالية هيئة مكافحة الفساد، بسبب تدخل السلطة التنفيذية في أعمالها، وتأثيرها عليها.

لفتت نتائج الاستطلاع إلى انخفاض تقييم المواطنين لفعّالية هيئة مكافحة الفساد (فعّالة ومتوسطة الفعّالية) على الرغم من الجهود التي بذلتها الهيئة في العامين الأخيرين، في مجالي الانفتاح والتعريف بدورها أمام الجمهور، والشراكة مع منظمات المجتمع المدني في إنتاج الاستراتيجية عبر القطاعية لمكافحة الفساد؛ حيث أشارت نتائج الاستطلاع للعام 2020 إلى انخفاض هذا التقييم بثلاث نقاط، مقارنة بنتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه في العام 2019 (49 % مقارنة بـ 46 %). في المقابل ارتفع تقييم عدم فاعلية الهيئة بأربع نقاط (48 % مقابل 44 %). كما أن 85% من المواطنين في الضفة الغربية يرون أن دورها في مكافحة الفساد يقع بين متوسط وضعيف الفعالية.

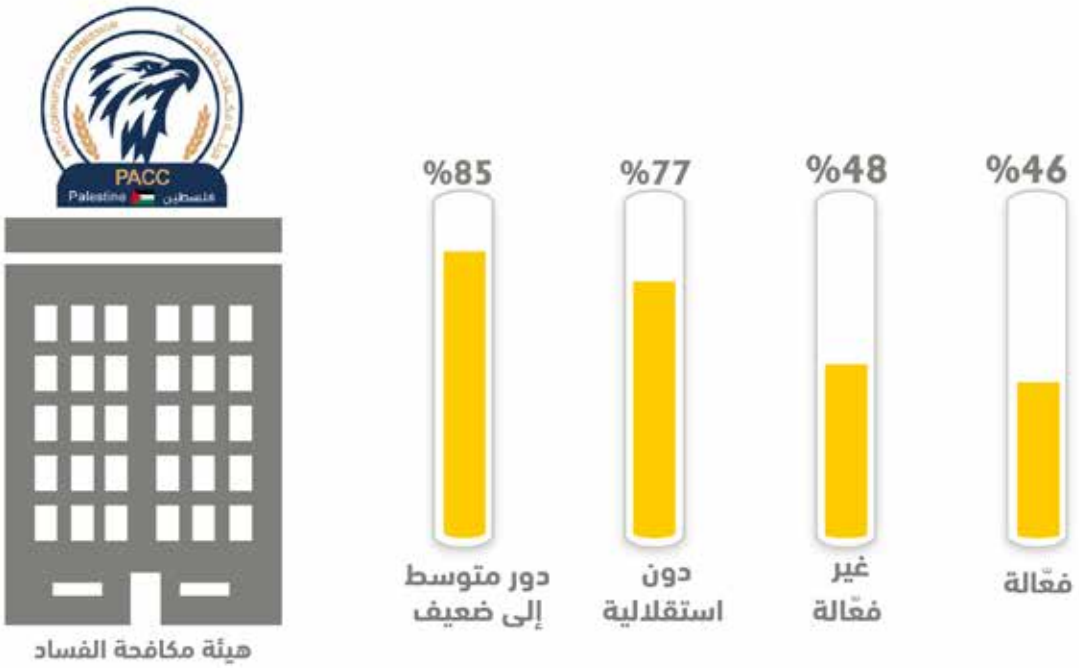

وقد فسّرت نتائج استطلاع هذا العام تراجع تقييم المواطنين لفاعلية هيئة مكافحة الفساد؛ حيث اعتبر 32 % من المواطنين **أن أهم سبب لعدم فعّالية الهيئة يعود إلى عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين**، أما 30 % فاعتقدوا أن أهم سبب هو عدم جدية محاسبة الفاسدين، كذلك فقد أشار 17% إلى أن ذلك يعود إلى **عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة الفاسدين.**

يقول 77% من المواطنين في الضفة الغربية إن هيئة مكافحة الفساد تمارس دورها دون استقلالية بارتفاع 7 نقاط عما كانت عليه في العام الماضي (70%) وهي ترتفع لدى الذكور إلى 80% مقابل 73% لدى الاناث، و79% لدى الشباب دون سن 30 عاما، وترتفع لدى العاملين في القطاع الأهلي إلى 85% مقارنة بـ 83% للعاملين في القطاع الخاص، و78% للعاملين في القطاع العام.

وعن أكثر الجهات تدخلا في عمل الهيئة؛ فقد اعتبر 37% **أن مكتب الرئيس أكثر الجهات تدخلاً في عمل هيئة مكافحة الفساد، تليه رئاسة الوزراء والوزراء بنسبة** 24%، **ثم الأجهزة الأمنية بنسبة** 23%، **ومن ثم كل من قادة الأحزاب** (9%) **والمحافظون ورؤساء البلديات** (8%).

الشباب والعاملون في القطاع العام أكثر تشاؤما بجدية جهود مكافحة الفساد

يرون أن دور (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال) في مكافحة الفساد يقع بين متوسط وضعيف الفعالية

أظهرت نتائج الاستطلاع في قطاع غزة أن 84% من المواطنين يرون أن دور الجهات التي تتابع قضايا الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال) في مكافحة الفساد يقع بين متوسط وضعيف الفعالية، (63% متوسط الفعالية، و21% غير فعّال).

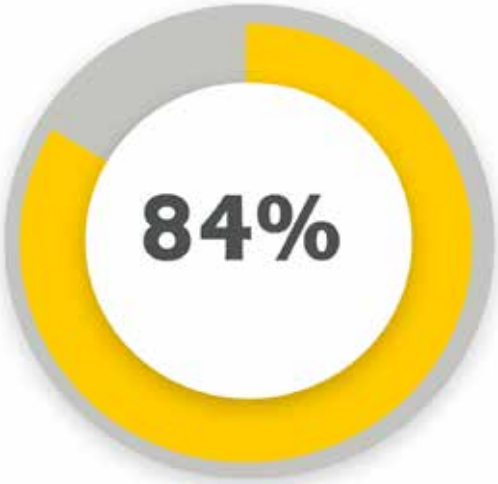

ويرى 59% من المواطنين في قطاع غزة، أن تلك الجهات تمارس دورها دون استقلالية، بانخفاض 9 نقاط عما كانت علية في العام الماضي (68%)، وهي ترتفع لدى الموظفين في القطاع العام إلى 62% مقارنة بـ 59% لدى العاملين في القطاع الخاص، و52% لدى العاملين في القطاع الأهلي. كما ترتفع لمن هم فوق الأربعين عاما إلى 65%، أما لدى الشباب فكانت 59%.

وفي قطاع غزة، يرى 49% **أن الأجهزة الأمنية وقادة الفصائل، هي الجهات الأكثر تدخلا في عمل نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال** بنسب (25% للأجهزة الأمنية و24% لقادة الأحزاب).

تظهر النتائج أن هناك توافقاً في الآراء حول تدني مستوى الاستقلالية والفعّالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد (هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة)، وأن هناك تدخلات وتأثيرات تواجه ممارسة الجهات لدورها من قبل أطراف وجهات مختلفة، مثل مكتب الرئاسة في الضفة الغربية والأجهزة الأمنية وقادة الفصائل، و(حماس) بشكل خاص في قطاع غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الضفة والقطاع بالجهات المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد.

مستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية

انخفضت نسبة الذين يرون أن حجم الفساد كبير بمقدار خمسة نقاط في هذا العام، مقارنة مع نتائج الاستطلاع في العام السابق، حيث رأى 58% في هذا العام أن حجم الفساد كبير في مؤسسات السلطة الوطنية، مقارنة مع 63% في العام 2019.

ترتفع نسبة من يرون حجم الفساد كبير في الضفة الغربية إلى 72% مقارنة بـ 37% في قطاع غزة. أما حسب مكان السكن فإن النسبة ترتفع لدى سكان القرى إلى 73% مقارنة بـ 59% لدى سكان المخيمات و50% لدى سكان المدن. كما ترتفع بين العاملين في القطاع الخاص إلى 63% (71% الضفة الغربية مقابل 45% قطاع غزة)، ولدى العاملين في لقطاع العام إلى 61% (80% الضفة الغربية مقابل 39% قطاع غزة) فيما تنخفض لدى العاملين في القطاع الأهلي 50% (62% الضفة الغربية مقابل 31% قطاع غزة).

لا تغيير في خارطة انتشار الفساد

يرى غالبية المواطنين أن الفساد يتركز لدى فئة الموظفين العليا في القطاع العام، وبشكل خاص مؤسسات القطاع العام التنفيذية (الوزارات، الرئاسة، أجهزة الأمن)

ما زال انطباع المواطنين حول صفة مرتكبي الفساد بأنهم موظفون في الفئات العليا (الضفة الغربية 89% مقابل قطاع غزة 72%) مقارنة بنسبة الفساد المرتكب من قبل الموظفين في الفئات الدنيا (28% من المواطنين في غزة أما الضفة الغربية بـ 11 %).

من المواطنين يعتقدون أن المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

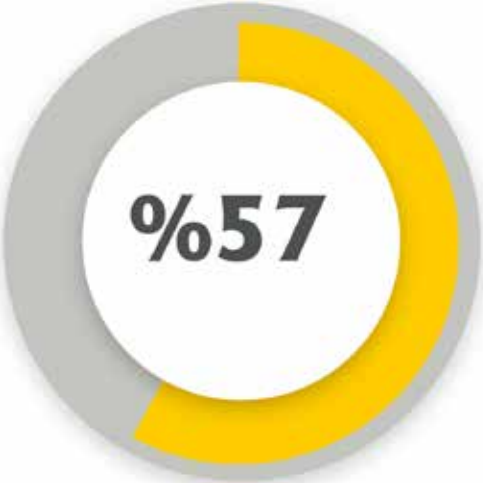

تتضح أيضا الفروقات في مواقف المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الجهات الأكثر تعرضا للفساد؛ فعلى الرغم من اعتبار المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضا للفساد، إلا أن هناك تفاوتا واضحا بينهما بمقدار 24 نقطة؛ حيث أشار 67% في الضفة الغربية إلى ذلك مقارنة بـ 43% في قطاع غزة. كما يقول 21% في قطاع غزة إن المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية، هي الأكثر تعرضا للفساد مقابل 9% فقط في الضفة الغربية. ويرى 19% في قطاع غزة أن القطاع الخاص الأكثر تعرضا للفساد مقابل 11% في الضفة الغربية.

وحصلت الوزارات والهيئات العامة على النسبة الأكبر بحسب رأي المواطنين، بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد برأي 27% (35% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة)، تلي ذلك في المرتبة الثانية، وبنسبة 23% مؤسسة الرئاسة (19% في الضفة، 29% في قطاع غزة). أما الأجهزة الأمنية، فجاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة 19% (21% في الضفة، 17% في قطاع غزة).

وأظهرت إجابات المواطنين فروقات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حول الجهة الأكثر عرضة للفساد؛ حيث اعتبرت الأغلبية بنسبة 35% في الضفة الغربية المؤسسات والهيئات العامة في المرتبة الأولى، في المقابل جاءت في المرتبة الثالثة بقطاع غزة بنسبة 15%. كما اعتبر 29% من المواطنين في قطاع غزة أن مؤسسة الرئاسة هي الجهة الأكثر تعرضا للفساد، في حين أنها جاءت في المرتبة الثالثة برأي المواطنين في الضفة الغربية (19%).

تجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث أي تغيير في رأي المواطنين الغزيين فيما يتعلق بمؤسسة الرئاسة، بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد في السنوات الثلاث الأخيرة، ويعود هذا إلى استمرار الشعور العام لدى المواطنين في غزة، بأن العقوبات التي فرضت في عام 2017 بقرار من الرئيس على الموظفين التابعين للسلطة الوطنية، استهدفت الموظفين في قطاع غزة.

وقد حافظت الأجهزة الأمنية على المرتبة الثالثة للعام الثاني على التوالي، بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد، وفقا لنتائج الاستطلاع؛ ففي الوقت الذي احتلت في العام 2018 المرتبة الأولى، فقد تراجعت إلى المرتبة الثالثة في العام 2019 و2020.

الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد

تعدّ الوزارات ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات (المالية، والداخلية، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والاقتصاد، والتربية والتعليم) هي الأكثر عرضة لانتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين، إضافة إلى هيئة الشؤون المدنية، وبشكل خاص في قطاع غزة.

كما عاودت وزارة المالية لتحتل المرتبة الأولى **في هذا الاستطلاع، فبحسب رأي المواطنين فإنها الأكثر عرضة لانتشار الفساد** برأي 19% من المواطنين (21% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة) مقارنة بالعام الماضي الذي احتلت فيه وزارة الصحة المرتبة الأولى آنذاك. وجاءت وزارة الداخلية في المرتبة الثانية بحسب رأي 16% (17% في قطاع غزة، 15% في الضفة الغربية)، ثم وزارة الصحة بنسبة 13%، وجاءت **وزارة التنمية الاجتماعية بالمرتبة الرابعة بنسبة 11%، وبالمرتبة الخامسة** كل من **وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التربية والتعليم، والهيئة العامة للشؤون المدنية بنسبة 6% لكل منها.**

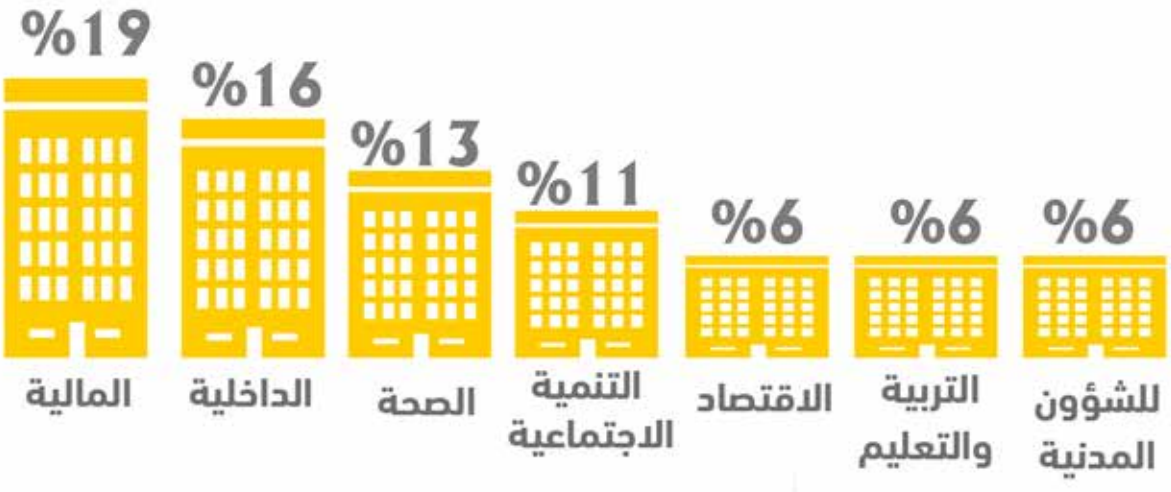

وأظهرت آراء المواطنين في الضفة والقطاع، تباينات في ترتيب الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد فيها، ففي حين كانت أكثر الوزارات في الضفة الغربية: وزارة المالية، تليها وزارة الداخلية، ثم وزارة الصحة، ومن ثم وزارة التنمية الاجتماعية؛ فقد كان الترتيب في قطاع غزة: وزارة الداخلية، تليها وزارة المالية، ثم وزارة الصحة، ومن ثم الهيئة العامة للشؤون المدنية.

أشكال الفساد

ما زالت جرائم الواسطة والمحسوبية، واختلاس الأموال العامة، واساءة استعمل السلطة، والرشوة، وجريمة غسل الأموال، والمتاجرة بالنفوذ، أكثر أشكال الفساد انتشاراً.

للعام الثاني على التوالي، رأى 23% من المواطنين **أن الواسطة والمحسوبية هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين**، بارتفاع 12 نقطة في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة (28% الضفة الغربية مقارنة بـ 16% قطاع غزة)، أما حسب الجنس فقد أشار 27% من الاناث إلى أن الواسطة هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً (33% الضفة الغربية مقارنة بـ 17% غزة)، مقابل 19% من الذكور (22% الضفة الغربية مقارنة بـ 14% قطاع غزة).

وجاء **اختلاس الأموال العامة بالمرتبة الثانية** بنسبة 20% (17% الضفة الغربية، 25% قطاع غزة). **أما إساءة استعمال السلطة والرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة دون وجه حق، فجاءت بالمرتبة الثالثة** بنسبة 13% لكل منها، يليها **غسل الأموال الناجم عن جرائم الفساد، وإساءة الائتمان والمتاجرة بالنفوذ، وعدم الإفصاح عن تضارب المصالح** (6%-8% لكل منها).

كما تظهر نتائج الاستطلاع فروقات بين آراء مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، في ترتيب أشكال الفساد الأكثر انتشاراً؛ **ففي الضفة** حصلت الواسطة والمحسوبية على المرتبة الأولى، تلاها اختلاس المال العام، ثم إساءة استعمال السلطة، ومن ثم الرشوة، **أما في قطاع غزة** فقد جاء اختلاس المال العام في المرتبة الأولى، تلاها الواسطة والمحسوبية، وثم غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد، ومن ثم الرشوة.

كما يظهر الاختلاف بين آراء الشباب (الفئة العمرية أقل من الثلاثين عاما) حسب مكان الإقامة في ترتيب أشكال الفساد؛ **ففي الضفة الغربية** جاءت اشكال الفساد حسب الترتيب: الواسطة والمحسوبية 30%، إساءة استعمال السلطة 22%، اختلاس المال العام 15%، الرشوة 12%. **أما في قطاع غزة** فجاءت اشكال الفساد حسب الترتيب: اختلاس المال العام 27%، الواسطة والمحسوبية 15%، إساءة استعمال السلطة 10%.

الجدية في مكافحة الفساد حسب رأي المواطنين

ما زال يعتقد المواطنون أن عدم الجدية في مكافحة كبار الفاسدين، وتمتع بعضهم بحصانة وضعف سيادة القانون، والاحتلال، والانقسام، وغياب فعالية المجلس التشريعي، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، قد ساهمت جميعها في انتشار الفساد في فلسطين.

اعتبر المواطنون أن أهم الأسباب وراء انتشار الفساد يعود إلى **عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين** 23% (26% الضفة الغربية مقابل 19% في قطاع غزة)، وعدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون 19% (27% في الضفة الغربية مقابل 6% في قطاع غزة)، تليها الحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص 13%، ثم ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد بـ12% (8% في الضفة الغربية مقابل 18% في قطاع غزة)، ومن ثم الانقسام السياسي بين الضفة والقطاع بـ11% (9% في الضفة الغربية مقابل 14% في قطاع غزة)، وبأقل من 9% لكل من ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وقلة وعي المواطنين بأشكال الفساد، وعدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية.

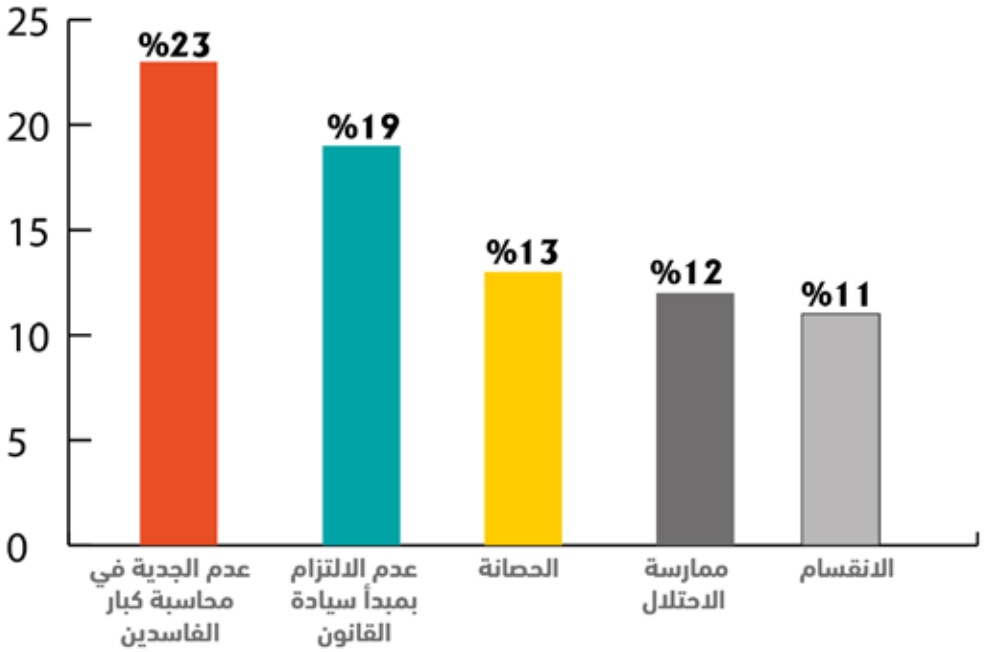

يعتقد المواطنون أن بعض الخدمات لا تقدم بنزاهة عالية خاصة في مجالات التعيينات في الوظائف العليا كذلك توزيع المساعدات الإنسانية والخدمات الصحية، والخدمات التي تقدمها هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

يرى ما يقارب ثلث المواطنين (31%) أن أكثر الخدمات التي فيها فرص للفساد هي عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا (42% في الضفة الغربية مقارنة 16% في قطاع غزة)؛ حيث ما زال المواطنون يعتقدون أن عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا هي الأكثر مجالاً للفساد في الضفة الغربية، تليها توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والخدمات الصحية. أما في قطاع غزة، فجاءت معاملات الهيئة العامة للشؤون المدنية في المرتبة الأولى بنسبة 20%، تلاها توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية بالمرتبة الثانية، ومن ثم عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا.

المواطنون ما زالوا يرون أن الواسطة وسيلة ممارسة للحصول على الخدمات العامة

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 35% من المواطنين اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة، ممن قالوا إنهم توجهوا خلال العام 2020 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمة عامة (34% الضفة الغربية، 36% قطاع غزة).

وتجدر الإشارة، إلى أن 37% من المواطنين قالوا إنهم توجهوا خلال العام 2020 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمات عامة (32% في الضفة الغربية، 45% في قطاع غزة).

الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص، وعدم الثقة في نزاهة المسؤولين، وتجاوز البيروقراطية (اختصار الوقت)، كانت أهم أسباب اللجوء إلى الواسطة في الضفة والقطاع.

تنوعت الأسباب التي رأى المواطنون أنها السبب في اللجوء إلى الواسطة، ما بين الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص، حيث قال 23% إنها السبب الأهم، بينما لم يثق 22% بنزاهة مقدمي الخدمات، في حين أشار 18% إلى «الخوف من أن يستولي عليها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد، فيما رأى 16% أن سبب ذلك يعود إلى تقصير الوقت، لتجنب اتباع الإجراءات البيروقراطية.

تراجع الاعتقاد بانتشار الرشوة خاصة في المدن

نسبة من أشاروا إلى الرشوة كأكثر الأشكال انتشاراً عمن رأوها في الأعوام المنصرمة، 13% فقط، (في حين كانت 14% في عام 2019)، وكانت قد وصلت إلى 24% و26% في العامين السابقين على التوالي، أي عامي 2018 و2017. وارتفعت نسبة الذين يقولون «إن الرشوة أحد أكثر اشكال الفساد انتشاراً» إلى 19% لدى سكان القرى و14% لدى سكان المخيمات، مقابل 10% لدى سكان المدن.

بالرغم من ذلك، فإن نسبة دافعي الرشوة تزداد خطورة بسبب ضعف الموارد، وضغط الاحتياج، ومحدودية فرص الحصول على الخدمة، وعدم محاسبة الكبار، ما شجع بعض العاملين في قطاع الخدمات لطلب الرشوة.

17% من المواطنين سبق أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، وترتفع نسبة من سبق لهم أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام، مقابل الحصول على خدمة عامة بشكل كبير في قطاع غزة مقارنة مع الضفة (28% في قطاع غزة، 10% في الضفة الغربية). وهي ترتفع لدى الذكور إلى 19% (29% في قطاع غزة، 12% في الضفة الغربية)، وترتفع نسبة الذين يقدمون رشوة أو هدية كلما انخفض الدخل (20% لمن دخلهم أقل من 2500 مقابل 17% لمن دخلهم أكثر من 2500). في المقابل تنخفض لدى النساء بنقطتين 15% (28% في قطاع غزة، 8% في الضفة الغربية).

وتجدر الإشارة إلى أن السؤال احتوى على تقديم رشوة وإعطاء هدايا، فعلى الأغلب أن ذلك أدى لزيادة نسبة الذي أجابوا بنعم.

خدمات الصحة وأذونات التصاريح والسفر أكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

اختلفت الآراء بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، حول المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة؛ ففي حين حازت خدمات الصحة على النسبة الأكبر في الضفة الغربية بنسبة 29%، تلتها خدمات السفر عبر المعابر 22% ثم خدمات منح التصاريح وأذونات السفر 21%؛ كانت خدمات السفر عبر المعابر والحدود في قطاع غزة المجال الأكثر تعرضاً لدفع الرشوة بنسبة 31%، تلتها خدمات منح التصاريح وأذونات السفر 30%، ثم الخدمات الأخرى بنسب متقاربة.

دور الاعلام

من المواطنين يرون أن دور الإعلام الفلسطيني ضعيف أو متوسط الفعّالية في الكشف عن قضايا الفساد عام 2020.

ما زال رأي المواطنين يشير إلى أن دور الإعلام يقع بين الضعيف ومتوسط الفعالية، في الكشف عن قضايا الفساد، حيث أشار 45% من المواطنين إلى أن دور الإعلام ضعيف، بينما أشار 40% إلى أن دوره متوسط الفعالية، فيما قال 14% فقط من المواطنين أن وسائل الاعلام فعّالة.

في المقابل فإن ثلثي المواطنين يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2020.

ثلثا المواطنين يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي

69% من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يقولون بوجود فساد في المحاكم والنيابة العامة، وترتفع النسبة إلى 76% بين المواطنين في الضفة الغربية مقارنة بـ 58% في قطاع غزة. وترتفع لدى كبار السن (40 عاما فأكثر) إلى 72% (80% في الضفة الغربية مقابل 57% في قطاع غزة)، وإلى 72% بين موظفي القطاع الحكومي (85% في الضفة الغربية مقابل 57% في قطاع غزة)، كما ترتفع أيضا لدى موظفي القطاع الخاص إلى 74% (79% في الضفة الغربية مقابل 62% في قطاع غزة). وترتفع لدى سكان القرى إلى 76% تليها 73% لدى سكان المخيمات و64% سكان المدن.

79% من المواطنين يعتقدون أن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 79% من المواطنين يعتقدون بأن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (84% في الضفة الغربية، 70% في قطاع غزة)، في حين أن 17% فقط يرونها رادعة (10% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة).

الإبلاغ عن الفساد

بالرغم من إقرار نظام حماية المبلغين، ما زال أغلب المواطنين يعزفون عن الإبلاغ عن الفساد، وتعود الأسباب إلى «الخوف من الانتقام»، وإلى عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود، وإلى «عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله»، وعدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين.

يعتقد 60% من المواطنين أن المواطنين لا يقومون عادة بالإبلاغ عن الفساد بارتفاع ستة نقاط مقارنة بالعام السابق (54%). بينما يرى 32% أن المواطنين عادة يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها، وهي ترتفع في قطاع غزة إلى 38% وتنخفض في الضفة الغربية إلى 28%.

تراجع الذين قالوا إنهم سيقومون بالتبليغ عن الفساد كشهود بمقدار سبع نقاط من 67% في العام 2019 إلى 60% في العام 2020، وشمل التراجع الذي عبروا عن استعدادهم للتبليغ عن الفساد، في حال كانوا ضحايا بمقدار ستة نقاط (71% مقابل77%).

بالمقارنة مع نتائج استطلاع الرأي في العام المنصرم، يلاحظ أن تراجعا طفيفاً طرأ على آراء وتوجهات المواطنين فيما يتعلق بالإبلاغ عن الفساد، حيث بلغت نسبة من يعتقدون أن المواطنين يقومون بالإبلاغ عادة عن الفساد 32% في العام 2020 مقارنة بـ 36% في العام 2019 (أي بانخفاض أربع نقاط).

جهود مكافحة الفساد

يشير المواطنون إلى أن تقييمهم بعدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد يعود إلى عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين (32%)، وإلى ضعف جدية محاسبة الفاسدين (30%)، وعدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة مرتكبيها (17%). وهي ترتفع لدى الذكور إلى 84% (88% في الضفة الغربية مقابل 78% في قطاع غزة)، مقابل 75% لدى الاناث (80% في الضفة الغربية، 68% في قطاع غزة).

كما ترتفع لدى سكان القرى إلى 85% تليها 80% لدى سكان المخيمات، وتنخفض إلى 77% لدى سكان المدن. وهي ترتفع إلى 92% لدى العاملين في القطاع الأهلي (100% في الضفة الغربية مقابل 85% في قطاع غزة)، و 83% لدى العاملين في القطاع العام (85% في الضفة الغربية مقابل 80% في قطاع غزة)، ولدى العاملين في القطاع الخاص إلى 82% (88% في الضفة الغربية مقابل 70% في قطاع غزة).

ترتفع نسبة من يعتقد أن أن سبب فساد الادوية والاغذية يعود الى ضعف الاحكام الرادعة في قانون العقوبات، وظاهرة التدخلات والواسطة، لمساعدة مرتكبي هذه الجرائم وخاصة كبار التجار والموردين.

ويرى 59% من المواطنين أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت في العام 2020 بانخفاض ست نقاط مقارنة بنتائج العام 2019 (59% مقابل 65%). كما اعتبر المواطنون أن أهم سبب أدى إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة **هو عدم محاسبة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم**، حيث احتل المرتبة الأولى برأي 38% من المواطنين (45% في الضفة الغربية، 25% في قطاع غزة)، واحتل سبب «**قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة**» المرتبة الثانية بنسبة 24% (23% في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة)، وحلّ في المرتبة الثالثة «**استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة بغض النظر عن الجرائم** « بنسبة 19% من المواطنين.

نتائج إستطلاع الرأي العام حول :

واقع الفساد ومكافحة في فلسطين لعام 2020

مقدمة:

يقوم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وبشكل سنوي، على إعداد تقريره حول الفساد، والذي يعتمد على العديد من المحاور والمكونات، والتي من ضمنها نتائج وتحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني، حول حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية.
ولغرض إنجاز التقرير السنوي للعام 2020 قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان بتكليف مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية، بتنفيذ استطلاع للرأي حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، حيث قام المركز بإجراء الاستطلاع وتنفيذ البحث الميداني خلال الفترة ما بين 8 – 17 أيلول 2020 في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة.

يهدف الاستطلاع بشكل أساسي إلى رصد التغير في انطباعات المواطنين ووعيهم حول الفساد، ورصد مدى استعدادهم للانخراط في مكافحته، ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة.
بلغ حجم العينة 1320 فرداً ممن أعمارهم 18 عاماً فما فوق، منها (792) في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(528) في قطاع غزة، وبهامش خطأ + -3، حيث أجريت المقابلات وجها لوجه وفي المنازل.

منهجية البحث:

1. **الاستمارة:**

صممت الاستمارة منذ بداية تنفيذ الاستطلاع بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–أمان، والتي شملت كافة الأسئلة التي تغطي أهدافه.

2. **اختيار العينة:**

لغرض الاستطلاع وتمثيله للمجتمع، تم استخدام الأسلوب العيني متعدد المراحل لاختيار عينة طبقية عنقودية،حيث تم تقسيم العينة الكلية إلى طبقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعد ذلك تم توزيع حجم العينة على المحافظات (العناقيد) ليعكس الوزن الحقيقي لكل منها، ومن ثم اختيار التجمعات السكانية لكل محافظة اعتمادا على نتائج التعداد، وفي كل تجمع تم اختيار بلوك أو بلوكين بشكل عشوائي ليتم العمل فيها، وتم اختيار المنازل في هذه البلوكات باستخدام العينة العشوائية المنتظمة. أما داخل المنزل فقد تم استخدام الجدول المتخصص في اختيار العينات Kish لاختيار الأفراد.

3. **جمع البيانات**

لقد قام بإجراء المقابلات وجها لوجه باحثون ميدانيون، ممن لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، حيث خضعوا للقاءات عمل متخصصة بعضها وجاهية أو تلفونية أو من خلال تقنية الزوم، بسبب جائحة كورونا، نوقشت فيها أهداف الاستطلاع ومنهجية العمل وأسئلة الاستمارة.

الاختبار القبلي للاستمارة:

تم إجراء اختبار قبلي على الاستمارة على عينة حجمها 40 (20 في الضفة الغربية و20 في قطاع غزة) للتأكد من صلاحيتها واستيعاب المبحوثين، وفهمهم لطبيعة الأسئلة والخيارات المطروحة، ما ساعد في إجراء أي تعديلات على عليها قبل اعتمادها بالشكل النهائي، إضافة إلى ذلك تم إجراء عملية فحص لها من حيث الاتساق الداخلي للأسئلة، وثباتها باستخدام معامل كرومباخ ألفا.

تدريب الباحثين:

لغرض الاستطلاع قام المركز وبالتعاون مع أمان بعقد ورشات عمل تدريبية متخصصة للباحثين الميدانيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال اللقاءات الوجاهية أو التلفونية أو تقنية زوم، أحاطت بكافة جوانبه من تفاصيل المنهجية والعينة وأسئلة الاستمارة والمقابلات.

الرقابة والمتابعة:

هناك نوعان من الرقابة اتبعها المركز أثناء تنفيذ الاستطلاع تمثلت فيما يلي:

1. الرقابة الميدانية: عمل فريق العمل البحثي تحت إشراف ومتابعة من قبل المنسقين الميدانيين والمشرفين، والذين بدورهم قاموا بزيارات ميدانية لمواقع البحث، للتأكد من سير العمل وإجراء المقابلات بطريقة سليمة وبعيدة عن أي مشاكل، حيث قام الفريق بقديم تقرير يومي حول ذلك.
2. الرقابة المكتبية وتمثلت فيما يلي:

- الاتصالات الهاتفية: قام المركز بإجراء اتصالات عشوائية مع أفراد من العينة، للتأكد من صلاحية العمل ومن صلاحية المقابلات.
- العمل المكتبي: تم فحص الاستمارات مكتبيا للتأكد من الإجابات والانتقالات بين الأسئلة، والتأكد من صلاحية بيانات الاستمارات.
- برنامج الإدخال: تم تصميم برنامج لإدخال البيانات ضمن ضوابط ومحددات معينة، يكون قادرا على اكتشاف أي إشكاليات.
- تنظيف البيانات: من خلال عملية تنظيف البيانات، تم تحديد ومعالجة أي أخطاء حصلت، سواء كان ذلك من قبل الباحث الميداني أو مدخل البيانات.

إدخال وتحليل البيانات:

تم إدخال وتحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لهذه البيانات.

1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها:

تناول الاستطلاع أهم المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، والتي يجب أن تحظى بالأولوية لحلها، حيث احتلت مشاكل تصاعد الأزمات الاقتصادية وتفشي الفساد الأولوية الأهم، فقد أشار 26% من المبحوثين (29% في الضفة مقارنة بـ 22% في قطاع غزة) إلى تصاعد الأزمات الاقتصادية كأولوية أولى، ونسبة 25% من المبحوثين أشاروا إلى تفشي الفساد كأولوية أولى (30% في الضفة مقارنة بـ 17% في قطاع غزة)، فيما أشار 21% من المبحوثين إلى أن المشكلة الأساسية هي سياسات الاحتلال الإسرائيلي (21% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة)، بينما صرح 14% إلى أن المشكلة الأساسية هي استمرار الانقسام، حيث تحظى بأولوية وبنسبة مرتفعة في قطاع غزة مقارنة بالضفة (8% في الضفة الغربية مقابل 23% في قطاع غزة)، كذلك فإن 10% من المبحوثين أشاروا إلى أن المشكلة الأساسية هي البنية القانونية والمؤسساتية (9% في الضفة الغربية بالمقارنة بـ 11% في قطاع غزة)، و5% أشاروا إلى هشاشة البنية التحتية (3% في الضفة الغربية بالمقارنة بـ 7% في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

المشكلة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%29.2	%21.6	%26.1
تفشي الفساد	%30.1	%17.2	%24.9
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	%20.8	%20.3	%20.6
استمرار الانقسام	%7.8	%22.7	%13.8
ضعف سيادة القانون	%9.5	%11.0	%10.1
هشاشة البنية التحتية	%2.7	%7.2	%4.5
المجموع	%100	%100	%100

شكل رقم (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

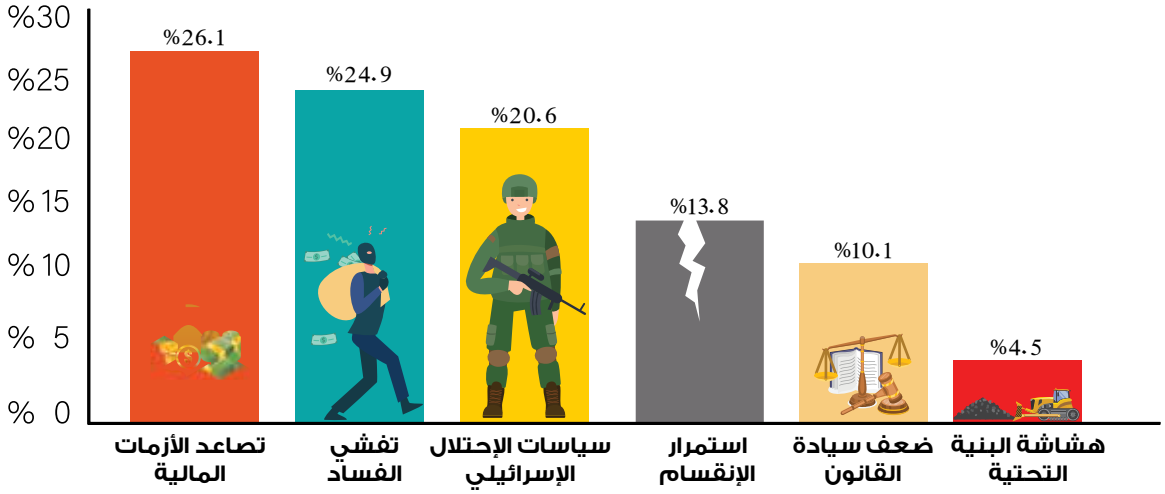

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، لا زالت مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية ومشكلة تفشي الفساد تحظى بالمرتبة الأولى لدى المواطن الفلسطيني كأولوية أولى يجب حلها، تليها سياسات الاحتلال الإسرائيلي. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1a): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها - جدول مقارنة

المشكلة	2016	2017	2018	2019	2020
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%29.1	%29.6	%24.7	%27.3	%26.1
تفشي الفساد	%25.2	%26.5	%33.5	%26.4	%24.9
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	%19.7	%17.7	%16.7	%21.7	%20.6
استمرار الانقسام	%15.6	%15.6	%16.3	%14.9	%13.8
ضعف سيادة القانون	%6.3	%5.6	%5.1	%6.8	%10.1
هشاشة البنية التحتية	%4.1	%5.0	%3.7	%2.8	%4.5
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (1a): المشاكل الأساسية الثلاث الأولى التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها حسب السنوات

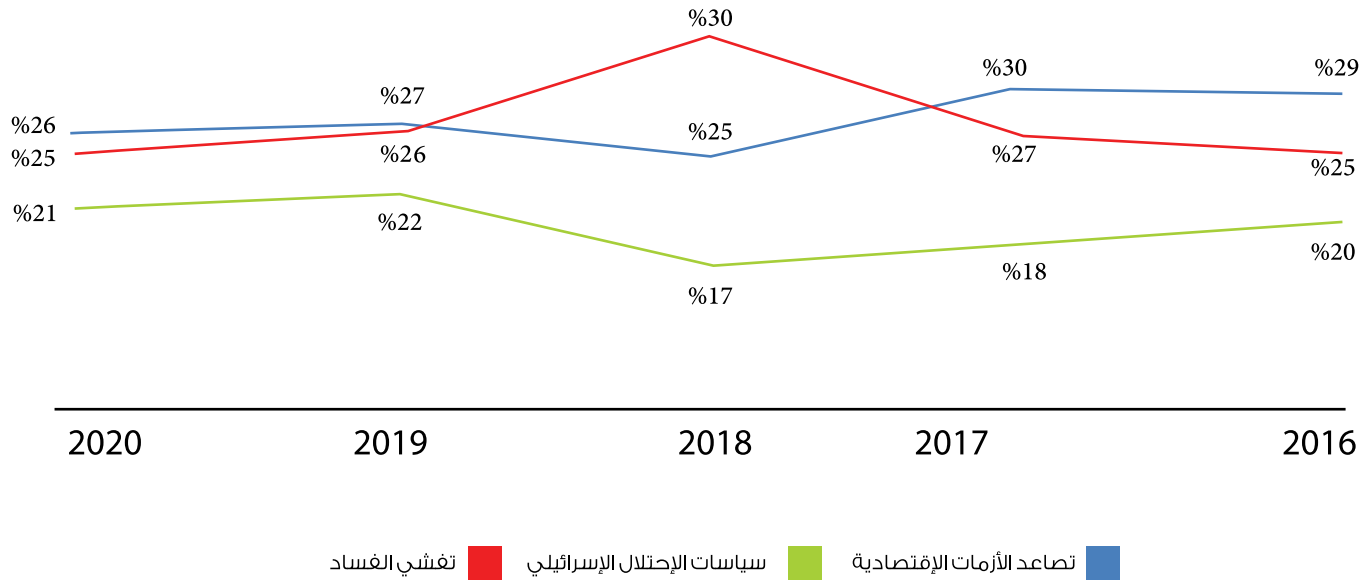

2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين:

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقييم المواطنين لمستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة، وأكثر الجهات تعرضا للفساد، سواء على صعيد الهيئات والوزارات الحكومية، أو على صعيد القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية.

2-1: مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني:

أظهر الاستطلاع أن 58% من المبحوثين رأوا بأن مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير (72% في الضفة الغربية مقابل 37% في قطاع غزة)، فيما أشار 32% إلى أن المستوى متوسط (25% في الضفة الغربية مقابل 43% في قطاع غزة)، بينما 10% فقط يرون أن مستوى الفساد قليل (3% في الضفة الغربية مقابل 20% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
كبير	%71.5	%37.4	%57.8
متوسط	%24.5	%42.5	%31.7
قليل	%3.3	%19.7	%9.9
لا أعلم	%0.8	%0.4	%0.6
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

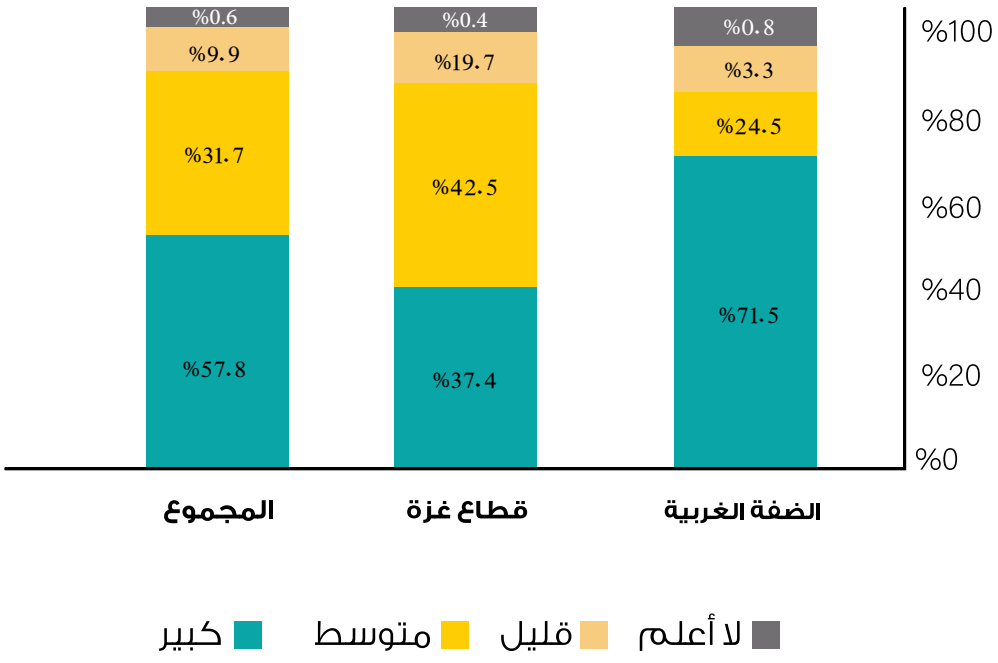

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أن تصنيف المبحوثين لمستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني بأنه كبير، انخفض ليصل إلى نفس النسبة التي كان عليها في استطلاع 2017 (57%) بعد أن وصلت النسبة إلى 63% تقريبا في استطلاعات 2018 و2019 كما يتضح من الجدول أدناه:

جدول(2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني - جدول مقارنة

	2016	2017	2018	2019	2020
كبير	%60.4	%57.0	%63.6	%63.0	%57.8
متوسط	%33.2	%36.2	%31.3	%28.5	%31.7
قليل	%6.4	%6.8	%5.1	%7.4	%9.9
لا أعلم	--	--	--	%1.1	%0.6
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

2 - 2: وصف مرتكبي الفساد:

وحول وصف مرتكبي جرائم الفساد في فلسطين، أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن صفة الموظف الكبير (فئات عليا) تغلب على مرتكبي الفساد حسب ما أشار إلى ذلك 82% من المبحوثين (89% في الضفة الغربية، 72% في قطاع غزة)، فيما أشار 18% إلى أن صفة الموظف الصغير (الفئات العادية) هي الغالبة (11% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي أدناه:

جدول(2-2a): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
فئات عليا - موظف كبير	%89.0	%71.6	%82.0
فئات عادية - موظف صغير	%11.0	%28.4	%18.0
المجموع	%100	%100	%100

بالمقارنة مع نتائج استطلاع أمان في السنوات السابقة، لا زالت النتائج تشير إلى أن الغالبية يرون أن الفئات العليا (الموظفون الكبار) هي الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد، وبقيت النسبة (82%) كما كانت عليه في استطلاع العام السابق 2019. للمزيد انظر الجدول أدناه:

جدول (2-2a): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد - جدول مقارنة مع نتائج استطلاع امان السابق

	2016	2017	2018	2019	2020
فئات عليا - موظف كبير	%77.7	%81.9	%78.9	%82.4	%82.0
فئات عادية - موظف صغير	%22.3	%18.1	%21.1	%17.6	%18.0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

2-3: القطاع الأكثر تعرضا للفساد:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 57% من المبحوثين يرون أن المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضا للفساد (67% في الضفة، 43% في قطاع غزة)، يليها وبنفس النسبة 14% لكل من الهيئات المحلية، القطاع الخاص ثم المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية مع وجود الفوارق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث الارتفاع في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-3): القطاع الأكثر تعرضا للفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
المؤسسات الحكومية	%66.9	%43.0	%57.3
الهيئات المحلية	%12.9	%17.0	%14.5
القطاع الخاص	%10.9	%19.3	%14.2
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%9.3	%20.6	%13.9
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2-3): القطاع الأكثر تعرضا للفساد في فلسطين

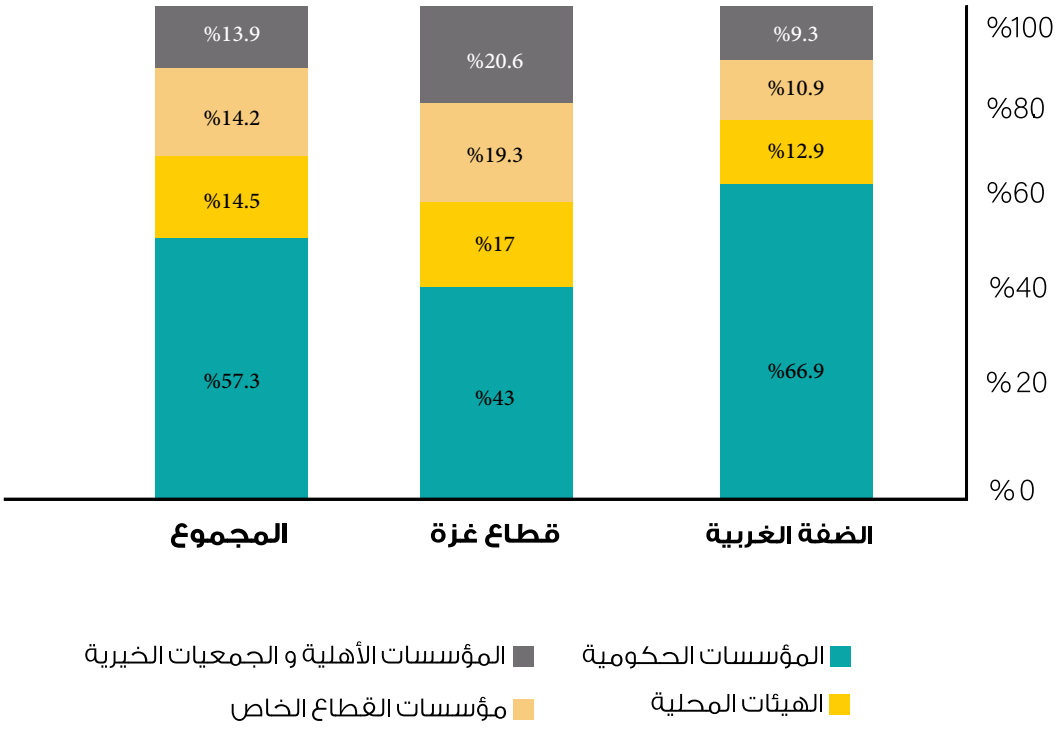

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات أمان السابقة، يتضح أن النسبة في هذا الاستطلاع بقيت مرتفعة بشكل واضح فيما يتعلق بالمؤسسات التي يتنشر فيها الفساد بشكل أكبر، حسب رأي المواطنين في المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية مجتمعة كما في الاستطلاعات السابقة.لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول(2-3a): القطاع الأكثر تعرضا للفساد- جدول مقارنات مع نتائج استطلاعات امان السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020
المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية	%52.3	%59.3	%68	%74	%72
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%25.7	%20.6	%20	%13	%14
مؤسسات القطاع الخاص	%22.0	%20.1	%12	%13	%14
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

2-4: المؤسسات أو الهيئات العامة الأكثر عرضة لانتشار الفساد:

يتضح من نتائج الاستطلاع، أن الوزارات والهيئات العامة هي الأكثر تعرضا لانتشار الفساد برأي 27% من المبحوثين (35% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة)، يلي ذلك بالمرتبة الثانية وبنسبة 23% مؤسسة الرئاسة (19% في الضفة، 29% في قطاع غزة)، أما الأجهزة الأمنية فجاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة 19% (21% في الضفة، 17% في قطاع غزة)، بينما احتل مجلس الوزراء المرتبة الرابعة من حيث التعرض للفساد برأي 10% (7% في الضفة، 13% في قطاع غزة)، أما المحاكم والنيابة العامة والهيئات المحلية فاحتلت المرتبة الخامسة بنسبة 7% لكل منها مع وجود بعض الفوارق بين الضفة الغربية وقطاع غزة. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4 – 2): المؤسسات والهيئات الكثر تعرضا للفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الوزارات والهيئات العامة	%35.4	%14.8	%27.1
مؤسسة الرئاسة	%19.1	%29.2	%23.1
الأجهزة الأمنية	%20.7	%16.7	%19.1
مجلس الوزراء	%7.3	%13.3	%9.7
المحاكم	%6.4	%9.7	%7.7
النيابة العامة	%4.5	%10.2	%6.7
الهيئات المحلية	%6.6	%6.3	%6.5
المجموع	%100	%100	%100

شكل (4 - 2): المؤسسات والهيئات الكثر تعرضا للفساد

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات أمان السابقة، بقيت الوزارات والهيئات العامة ومؤسسة الرئاسة والأجهزة الأمنية محتلة المراتب الثلاث الأولى، مقارنة بالمؤسسات الأخرى، فيما يتعلق بالمؤسسات والهيئات الأكثر تعرضا لانتشار الفساد. ولمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-4a): المؤسسات والهيئات الأكثر تعرضا للفساد - جدول مقارنات نتائج استطلاعات أمان السابقة

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2012	
%27.1	%29.9	%22.0	%32.5	%22.5	%26.7	%24.4	%36.1	الوزارات والهيئات العامة
%23.1	%20.9	%19.7	%17.2	%21.9	%16.6	%21.6	%17.5	مؤسسة الرئاسة
%19.1	%19.9	%23.4	%23.1	%19.9	%23.5	%23.0	%30.0	الأجهزة الأمنية
%9.7	%9.9	%9.0	%8.8	%8.7	%8.5	%6.5	---	مجلس الوزراء
%7.7	%6.9	%9.2	%5.6	%6.9	%9.6	%7.0	%6.0	المحاكم
%6.7	%6.7	%9.5	%7.8	%8.8	%6.3	%21.6	%3.5	النيابة العامة
%6.5	%5.8	%7.1	%4.8	%11.4	%8.7	%8.5	---	الهيئات المحلية
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	**المجموع**

شكل رقم (2-4a): المؤسسات الأكثر تعرضا للفساد حسب السنوات - مؤسسات مختارة

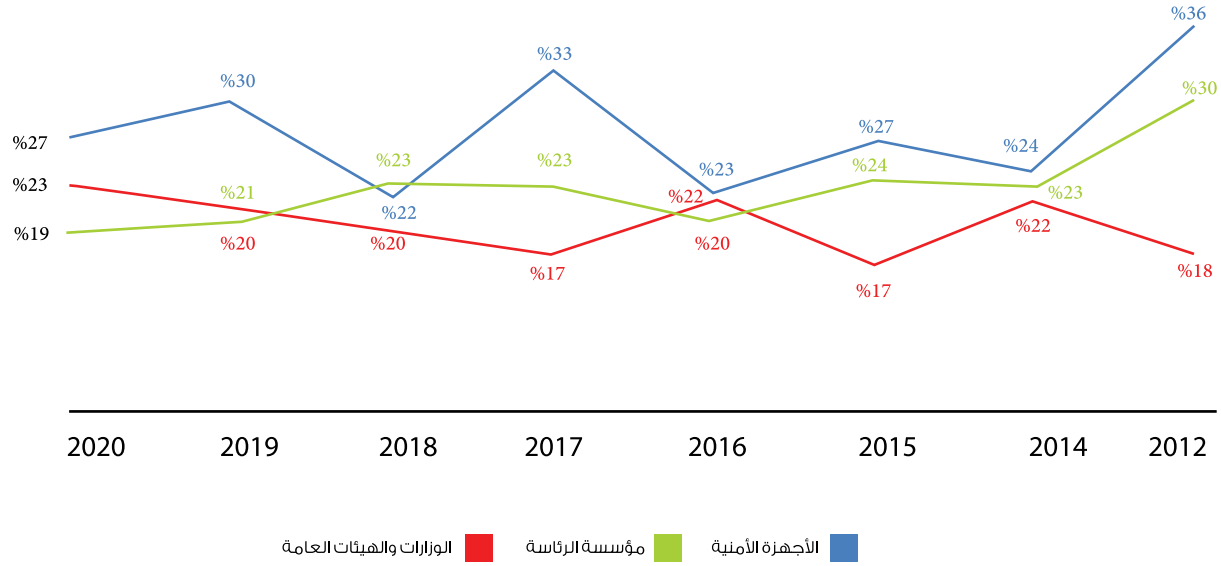

5 - 2: الوزارات الأكثر تعرضا لانتشار الفساد:

خلال الاستطلاع، تم طرح سؤال حول الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر تعرضا لانتشار الفساد، حيث احتلت وزارة المالية المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع برأي 19% من المبحوثين (21% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة)، تليها وزارة الداخلية برأي 16% (15% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة)، ثم وزارة الصحة بنسبة 13%، وجاءت وزارة التنمية الاجتماعية بالمرتبة الرابعة بنسبة 11%، أما الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، فلا تتعدى نسبة من يراها من المواطنين بأنها الأكثر تعرضا لانتشار الفساد 6% لكل منها. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (5 - 2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضا لانتشار الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
وزارة المالية	%21.0	%15.3	%18.7
وزارة الداخلية	%15.0	%17.0	%15.8
وزارة الصحة	%14.9	%9.8	%12.9
وزارة التنمية الاجتماعية	%12.5	%8.1	%10.8
وزارة الاقتصاد الوطني	%3.8	%10.0	%6.3
وزارة التربية والتعليم	%8.3	%3.0	%6.2
الهيئة العامة للشؤون المدنية	%4.2	%8.9	%6.1
سلطة الأراضي	%4.0	%7.2	%5.3
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%4.3	%5.7	%4.8
وزارة الأوقاف	%3.7	%2.7	%3.3
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	%2.8	%3.2	%3.0
وزارة النقل والمواصلات	%2.7	%3.1	%2.9
سلطة الطاقة	%1.1	%3.8	%2.1
سلطة المياه	%1.8	%2.0	%1.9
المجموع	%100	%100	%100

شكل (5 - 2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضا لانتشار الفساد

3. أشكال الفساد:

تطرق الاستطلاع إلى أشكال الفساد الأكثر انتشارا في فلسطين، حيث رأى 23% من المبحوثين الواسطة والمحسوبية وجاءت بالمرتبة الأولى، وبفارق واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة (28% الضفة الغربية، 16% قطاع غزة)، وجاء اختلاس الأموال العامة بالمرتبة الثانية وبنسبة 20% (17% الضفة الغربية، 25% قطاع غزة). أما إساءة استعمال السلطة والرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق، فجاءت بالمرتبة الرابعة وبنسبة 13% لكل منها، يليها غسل الأموال الناجم عن جرائم الفساد وإساءة الائتمان، والمتاجرة بالنفوذ، وعدم الإفصاح عن تضارب المصالح (6% - 8% لكل منها). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3): أشكال الفساد الأكثر انتشارا في فلسطين

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الواسطة والمحسوبية	%27.7	%15.7	%22.9
اختلاس مال عام	%16.8	%24.8	%20.0
إساءة استعمال السلطة	%14.8	%11.4	%13.4
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق	%14.1	%11.6	%13.1
غسل الأموال الناجم عن جرائم الفساد	%5.7	%13.5	%8.8
إساءة الائتمان	%10.4	%5.0	%8.1
المتاجرة بالنفوذ	%7.6	%8.0	%7.7
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح	%3.0	%10.0	%6.0
المجموع	%100	%100	%100

شكل (3): اشكال الفساد الأكثر انتشارا في فلسطين

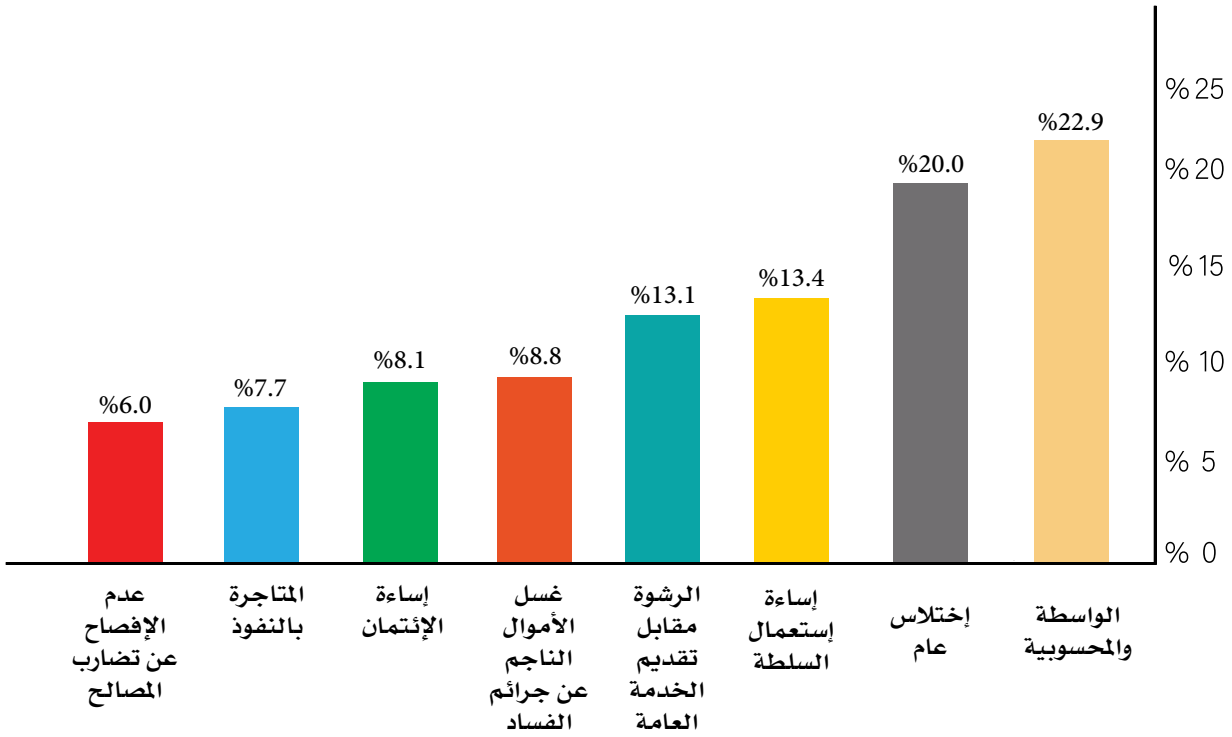

وبالمقارنة مع استطلاع عام 2019 انخفضت الواسطة والمحسوبية كأحد اشكال الفساد بثلاث نقاط في الاستطلاع عام 2020. تجدر الملاحظة إلى أنه تمت إضافة شكلين إضافيين في استطلاع عام 2020. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي

جدول (3a): أشكال الفساد الاكثر انتشارا في فلسطين حسب السنوات

	2019	2020
الواسطة والمحسوبية	%26.3	%22.9
اختلاس مال عام	%14.8	%20.0
إساءة استعمال السلطة	%12.3	%13.4
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق	%12.0	%13.1
غسل الأموال الناجم عن جرائم الفساد	%5.7	%8.8
إساءة الائتمان	%11.1	%8.1
المتاجرة بالنفوذ		%7.7
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح		%6.0
المجموع		%100

4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين:

وبخصوص الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين، رأى 23% من المبحوثين الى أن ذلك يعود إلى عدم الجديّة في محاسبة كبار الفاسدين. واحتل هذا السبب المرتبة الأولى (26% في الضفة الغربية، 19% في قطاع غزة)، فيما أشار 19% إلى أن السبب يعود إلى عدم الالتزام بمبدأ بسيادة القانون (27% في الضفة الغربية، 6% في قطاع غزة)، بينما رأى 13% إلى ان السبب يعود إلى الحصانة التي يتمتع بها الأشخاص، وبنفس النسبة تقريبا إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين	%25.8	%19.3	%23.2
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	%27.1	%5.7	%18.6
الحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص	%12.1	%13.6	%12.7
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد	%7.8	%18.0	%11.9
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	%8.6	%14.0	%10.8
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	%7.5	%9.2	%8.1
قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد	%5.0	%11.0	%7.3
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	%6.1	%9.2	%7.4
المجموع	%100	%100	%100

شكل (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

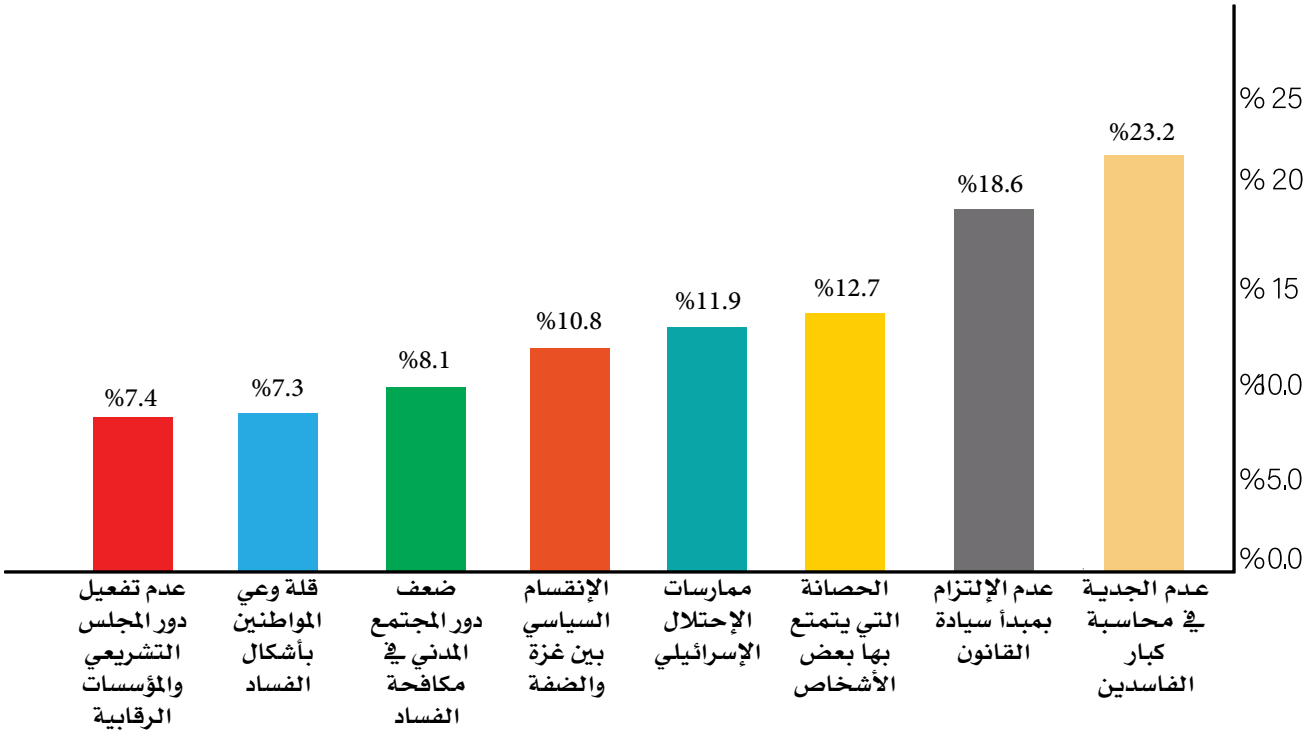

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات أمان السابقة، يتبين أن سبب عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين بقي محتل المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع، كما في استطلاع 2019، واحتل سبب عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون المرتبة الثانية في هذا الاستطلاع، كما كان في استطلاع 2019. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي أدناه:

جدول (4a): أسباب انتشار الفساد في فلسطين حسب السنوات

	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين	%21.7	%20.9	%15	%17.9	%18.4	%16.6	%27.0	%23.2
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	%20.2	%26.6	%13	%18.9	%20.3	%21.7	%22.1	%18.6
الحصانة التي يتمتع بها الأشخاص	---	---	%11	%11.9	%16.9	%14.1	%10.3	%12.7
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد	%19.5	%19.5	%18	%12.8	%12.6	%10.3	%8.8	%11.9
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	---	---	%19	%10.4	%7.1	%10.5	%9.7	%10.8
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	%14.5	%21.7	%7	%10.4	%11.3	%8.7	%5.6	%7.4
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	%8.8	%5.6	%8	%8.9	%6.7	%8.3	%9.8	%8.1
قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد	%15.4	%5.7	%9	%8.8	%6.8	%9.8	%6.6	%7.3
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

5. الفساد في تقديم الخدمات العامة:

5-1: المجالات والخدمات الأكثر مجالا لانتشار الفساد خلال العام 2020

وفيما يتعلق بالخدمات العامة، التي كانت أكثر مجالا للفساد خلال العام 2020 بناء على تجارب شخصية للمبحوثين أو لأحد المقربين، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن 31% من المبحوثين أشاروا إلى أنها تتمثل بعملية الترقيات والتعينات بالدرجة الأولى (42% في الضفة الغربية، 16% في قطاع غزة)، يليها توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية بنسبة 21% (22% في الضفة الغربية، 19% في قطاع غزة). أما الخدمات الصحية فجاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة 12%، ثم معاملات الهيئة العامة للشؤون المدنية بنسبة 10%. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-5): الخدمات العامة التي كانت أكثر مجالا للفساد خلال العام 2020

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
عملية التعيينات والترقيات	%41.9	%15.7	%31.4
توزيع المساعدات الإنسانية الاجتماعية العينية والنقدية	%21.5	%18.9	%20.5
الخدمات الصحية	%13.9	%9.1	%12.0
معاملات الهيئة العامة للشؤون المدنية-منح تصاريح وأذونات سفر	%3.3	%19.7	%9.8
الحصول على التراخيص والأذونات الرسمية	%4.0	%10.8	%6.7
منح التعليم في الجامعات	%5.7	%5.7	%5.7
مجال تقدير الجمارك والضريبة	%2.7	%10.2	%5.7
خدمات الاتصالات	%3.5	%3.0	%3.3
خدمات الكهرباء	%1.6	%5.3	%3.0
خدمات المياه	%1.9	%1.5	%1.8
المجموع	%100	%100	%100

شكل (1-5): الخدمات العامة التي كانت أكثر مجالا للفساد خلال العام 2020

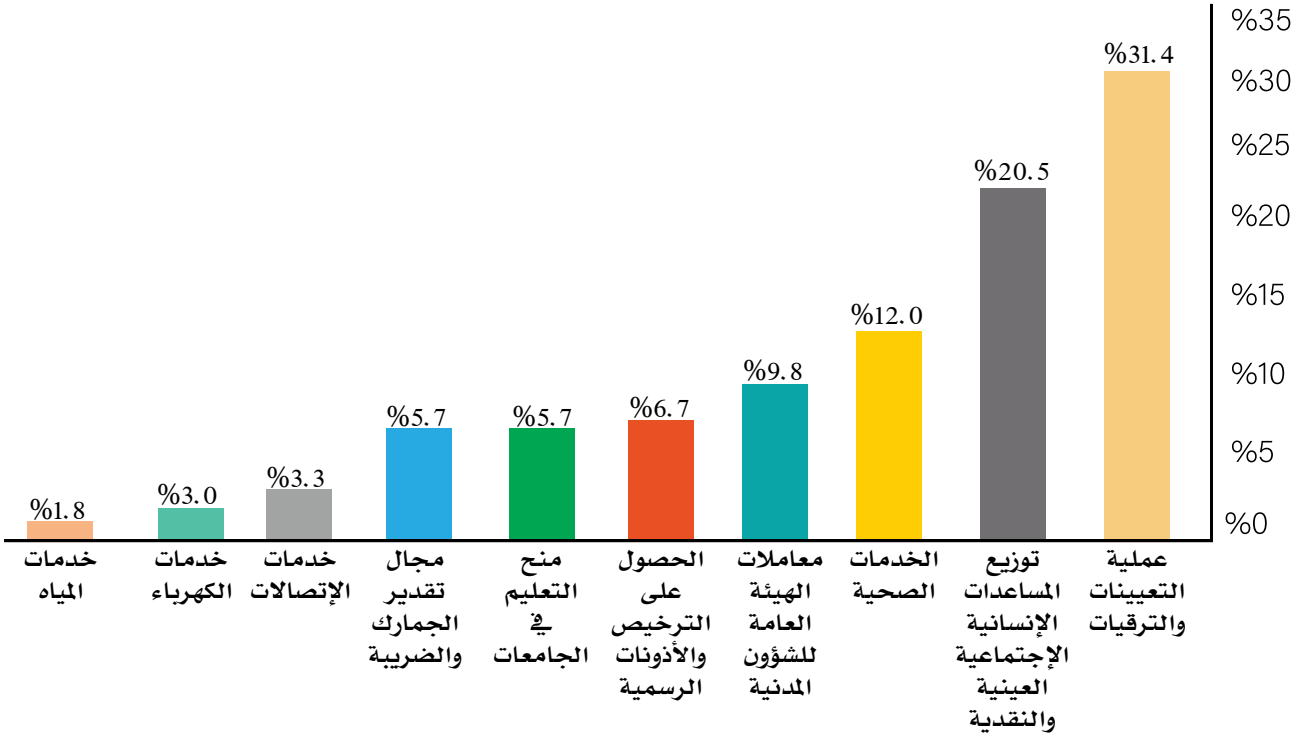

ما زالت عملية التعيينات والترقيات تحصل على أعلى نسبة في اعتقاد المبحوثين، باعتبارها أكثر اشكال الفساد في مجال الخدمات، كما ارتفعت نسبة الذين يقولون إن توزيع المساعدات الإنسانية الاجتماعية العينية والنقدية أكثر مجالا للفساد في العام 2020 مقارنة بالعام 2019. للمزيد انظر الجدول التالي

جدول (5-1a): الخدمات العامة التي كانت أكثر مجالاً للفساد وحسب السنوات

	2018	2019	2020
عملية التعيينات والترقيات	%31.8	%32.9	%31.4
توزيع المساعدات الإنسانية الاجتماعية العينية والنقدية	%21.5	%14.7	%20.5
الخدمات الصحية	%16.3	%14.8	%12.0
معاملات الهيئة العامة للشؤون المدنية-منح تصاريح وأذونات سفر	%7.3	%8.0	%9.8
الحصول على التراخيص والأذونات الرسمية		%5.1	%6.7
منح التعليم في الجامعات		%7.8	%5.7
مجال تقدير الجمارك والضريبة		%4.7	%5.7
خدمات الاتصالات		%4.8	%3.3
خدمات الكهرباء		%3.9	%3.0
خدمات المياه		%3.3	%1.8
المجموع			

5-2 سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة:

تطرق الاستطلاع إلى مدى سهولة وصول المواطنين إلى السجلات العامة، للحصول على معلومات، حيث أظهرت النتائج أن أكثر من الثلثين (69%) أشاروا إلى أن ذلك لا يتم بسهولة، وبوجود فارق كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة (77% في الضفة الغربية، 56% في قطاع غزة)، و22% أشاروا إلى أن ذلك يتم بسهولة (10% في الضفة الغربية، 41% في قطاع غزة)، لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (5-2): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%9.8	%40.8	%22.2
لا	%77.3	%55.8	%68.7
لا رأي/لا أعرف	%12.9	%3.4	%9.1
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2-5): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

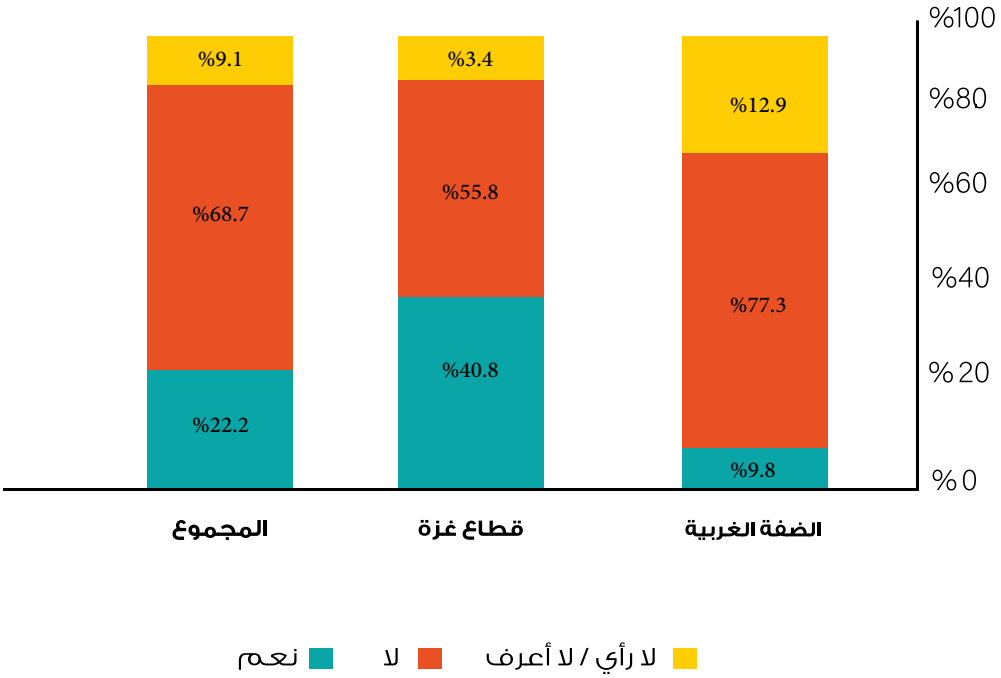

6. الواسطة في الحصول على الخدمات:

يتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام الواسطة للحصول على الخدمات، ومساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات، وأسباب استخدامها.

6 - 1: التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

أظهرت نتائج الاستطلاع، أن 37% من المبحوثين توجهوا خلال العام 2020 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمات عامة (32% في الضفة الغربية، 45% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6 - 1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%31.8	%44.5	%36.9
لا	%68.2	%55.5	%63.1
المجموع	%100	%100	%100

شكل (6 – 1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

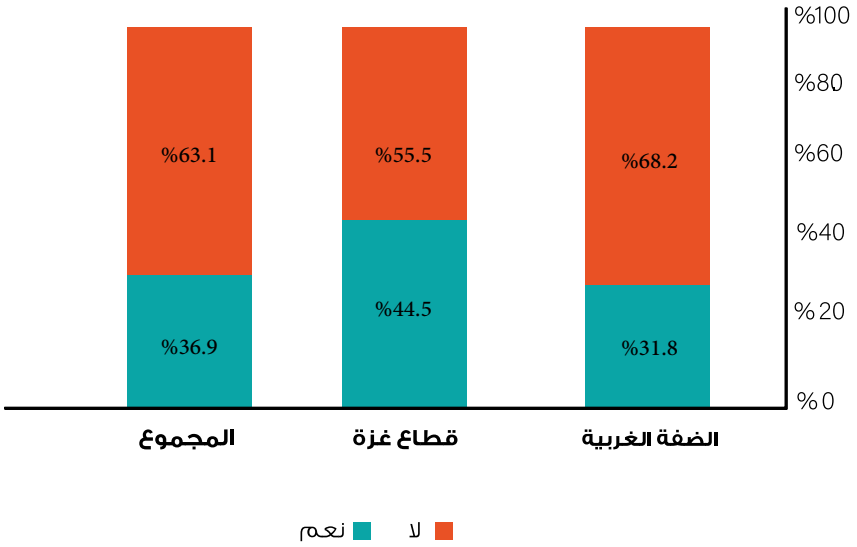

6 – 2: الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

تظهر النتائج أن 35% من المبحوثين الذين توجهوا إلى مؤسسات عامة، لطلب خدمة خلال العام 2020 اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول عليها (بنسب متقاربة بين الضفة والقطاع). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6 – 2): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%34.1	%36.2	%35.1
لا	%65.9	%63.8	%64.9
المجموع	%100	%100	%100

شكل (6 – 2): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

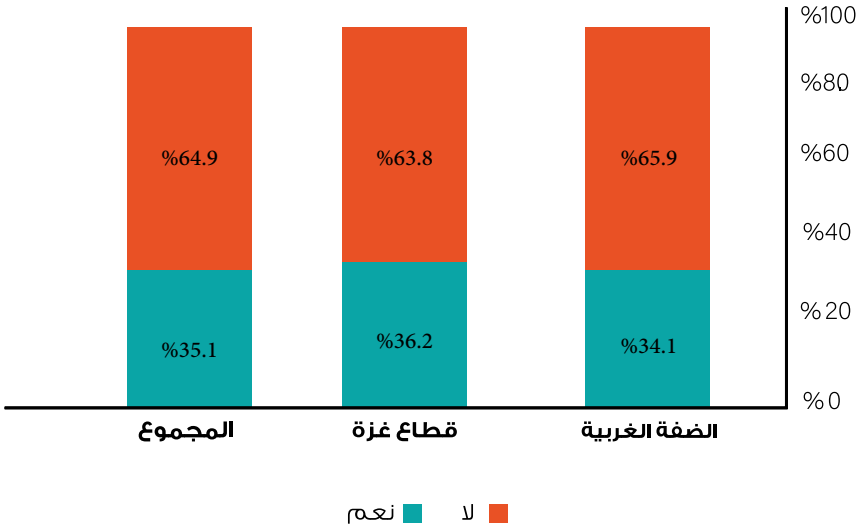

وبالمقارنة مع استطلاعات أمان السابقة، فما زالت نسبة الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة تتراوح بين 34% – 39% بشكل عام في السنوات الأربعة الاخيرة. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه

جدول(6-2a) : طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نعم	%34.5	%26.0	%38.6	%34.2	%39.0	%37.1	%35.1
لا	%65.5	%74.0	%61.4	%65.8	%61.0	%62.9	%64.9
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل(6-2a): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة حسب السنوات

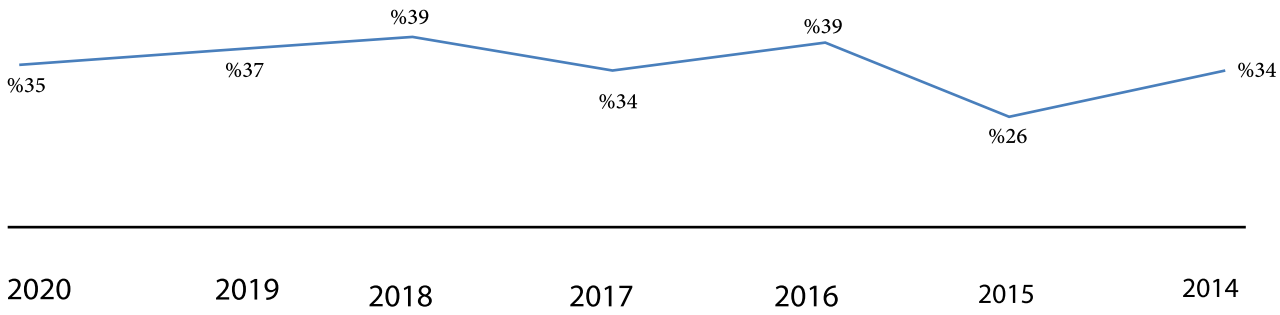

3 – 6: أسباب اللجوء إلى الواسطة:

وفيما يتعلق بأسباب اللجوء إلى الواسطة لمن اضطروا للجوء لها، أشار 23% من المبحوثين أن السبب الأهم في ذلك يعود إلى الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص 23% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة)، بينما أشار 22% إلى أن السبب الأهم هو عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات (26% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة). في حين أن 18% أشاروا بأن ذلك يعود إلى «الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد» و16% أشاروا إلى أن السبب الأهم يعود إلى تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية، في حين أن أسباب «ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأ باللجوء إلى الواسطة» واعتبار ذلك شكلا من اشكال المساعدة الواجب ان يقدمها المعارف هي النسبة الأقل. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3 - 6): اسباب اللجوء إلى الواسطة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	%23.4	%21.4	%22.6
عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات	%25.5	%16.5	%21.9
الخوف بأن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	%16.7	%18.8	%17.5
تقصير الوقت بعدم اتباع الاجراءات البيروقراطية	%15.8	%15.0	%15.5
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأ باللجوء للواسطة	%9.3	%15.9	%12.0
شكل من اشكال المساعدة الواجب ان يقدمها لك المعارف	%9.3	%12.5	%10.6
المجموع	%100	%100	%100

شكل (3 - 6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

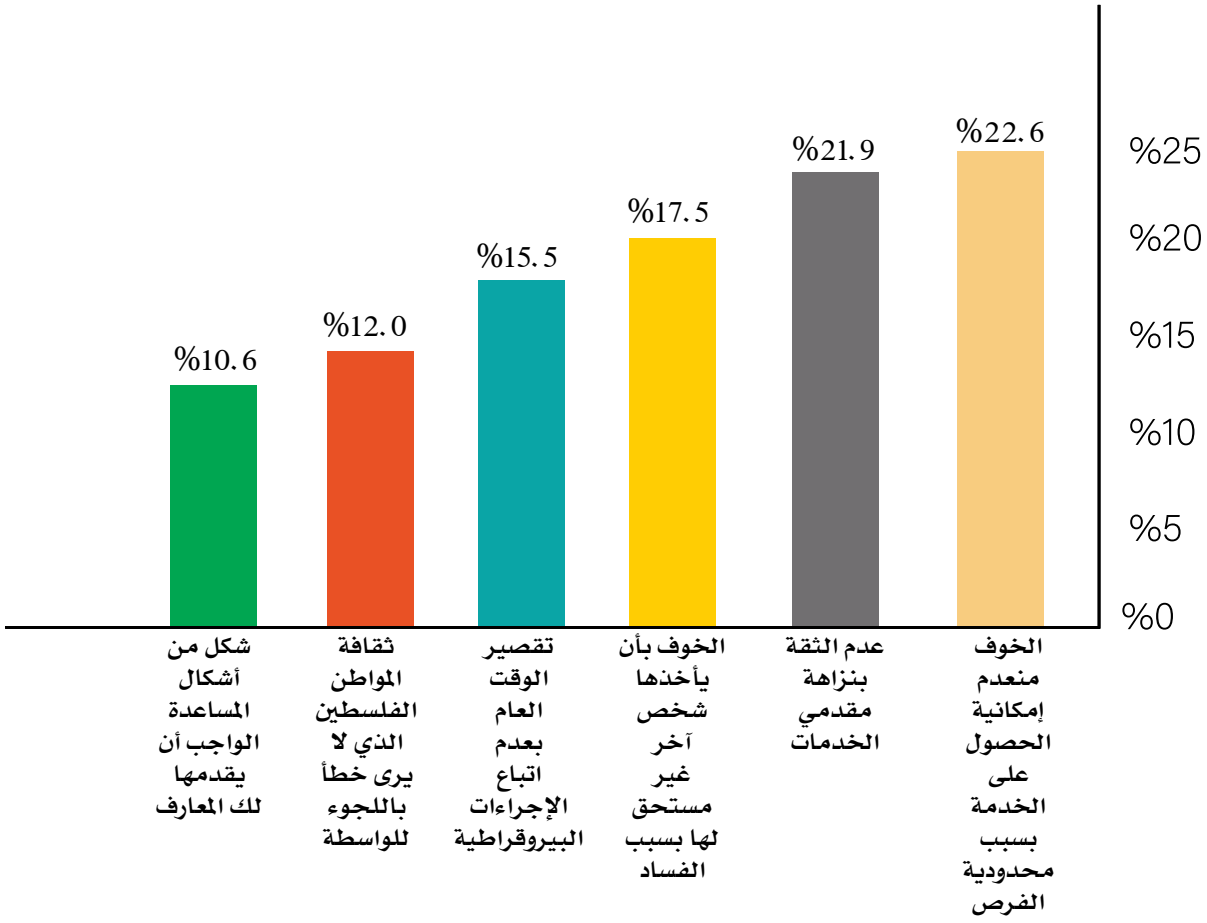

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، لا زالت الأسباب الأهم في للجوء للواسطة هي الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة، بسبب محدودية الفرص وعدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول أدناه:

جدول(6-3a) : أسباب اللجوء إلى الواسطة حسب السنوات

	2013	2014	2016	2017	2018	2019	2020
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	%19.5	%52.2	%19.9	%21.3	%19.6	%19.1	%22.6
عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات	%12	%11.7	%15.0	%23.3	%26.9	%22.3	%21.9
الخوف بأن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	%13.6	%14.1	%18.4	%15.6	%13.6	%17.7	%17.5
تقصير الوقت بعدم اتباع الاجراءات البيروقراطية	%14.1	%17.2	%15.0	%12.9	%10.0	%17.4	%15.5
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأ باللجوء للواسطة	---	%9.2	%18.7	%16.3	%17.1	%12.6	%12.0
شكل من اشكال المساعدة الواجب ان يقدمها لك المعارف	---	---	%13.0	%10.6	%12.8	%10.9	%10.6
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

(6-4a) : الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية:

فيما يتعلق بالواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية، أشار الغالبية من المبحوثين (90%) إلى أنها موجودة وبارتفاع واضح في الضفة مقارنة مع غزة (96% في الضفة الغربية، 80% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4a): الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%96.0	%80.1	%89.6
لا	%2.3	%19.5	%9.2
لا رأي/لا أعرف	%1.8	%0.4	%1.2
المجموع	%100	%100	%100

شكل (6-4a) : الواسطة في التوظيف والتعيينات بالوظائف الحكومية

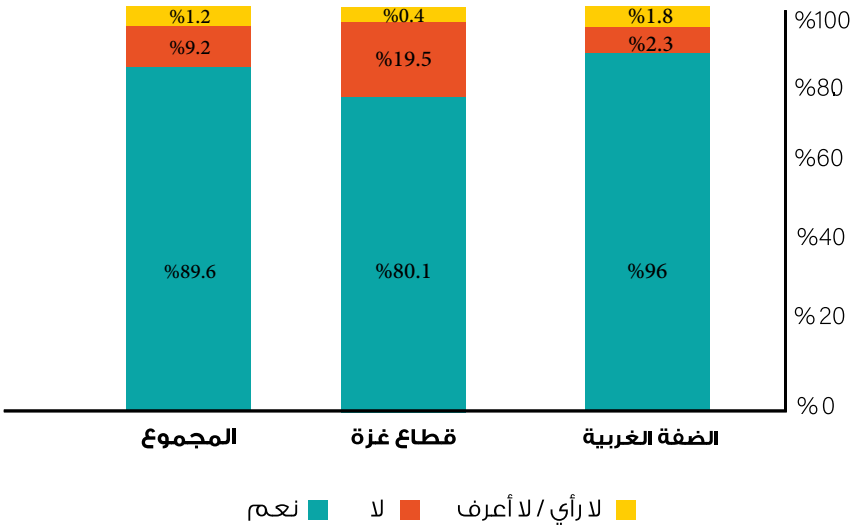

(6-4b) : الواسطة في الترقيات بالوظائف الحكومية:

يرى 84% من المبحوثين أن الواسطة والمحسوبية موجودة في الترقيات بالوظائف الحكومية، ومن الواضح هنا ارتفاع واضح في الضفة مقارنة مع غزة (91% في الضفة الغربية، 72% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6-4b) : الواسطة في الترقيات بالوظائف الحكومية

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%91.3	%71.7	%83.5
لا	%3.9	%26.3	%12.8
لا رأي/لا أعرف	%4.8	%1.8	%3.6
المجموع	%100	%100	%100

شكل (6-4b) : الواسطة في الترقيات بالوظائف الحكومية

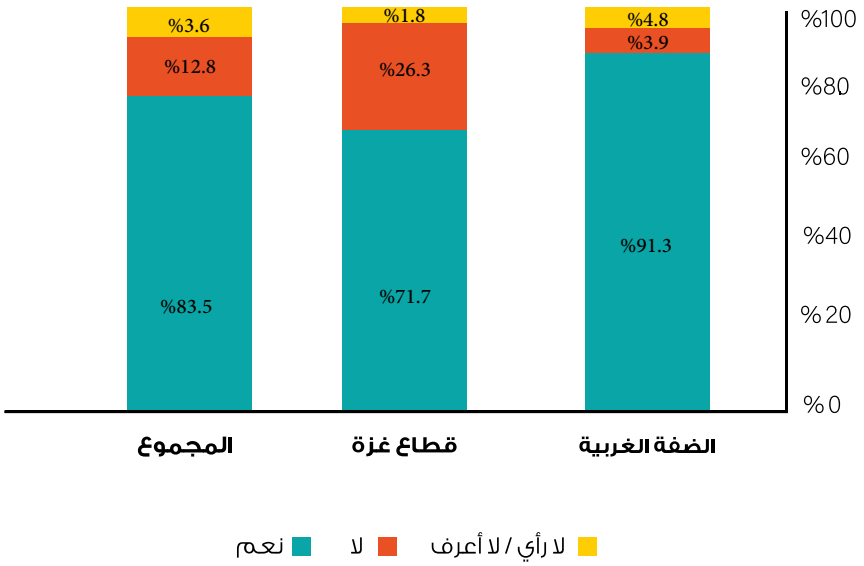

5 - 6: الأكثر تضررا من الفساد، (النساء أم الرجال؟)

وفيما يتعلق بالفئات الأكثر تضررا من الفساد (الرجال أم النساء؟)، أشار 52% من المبحوثين (50% في الضفة الغربية، 56% في قطاع غزة) إلى أن الرجال هم الأكثر تضررا، فيما أشار 40% من المبحوثين (39% في الضفة الغربية، 41% في قطاع غزة) إلى أن النساء أكثر تضررا. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (5 - 6): الأكثر تضررا من الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
النساء	%38.9	%41.1	%39.8
الرجال	%49.9	%56.3	%52.4
لا رأي/لا أعرف	%11.2	%2.7	%7.8
المجموع	%100	%100	%100

شكل (5 - 6): الأكثر تضررا من الفساد

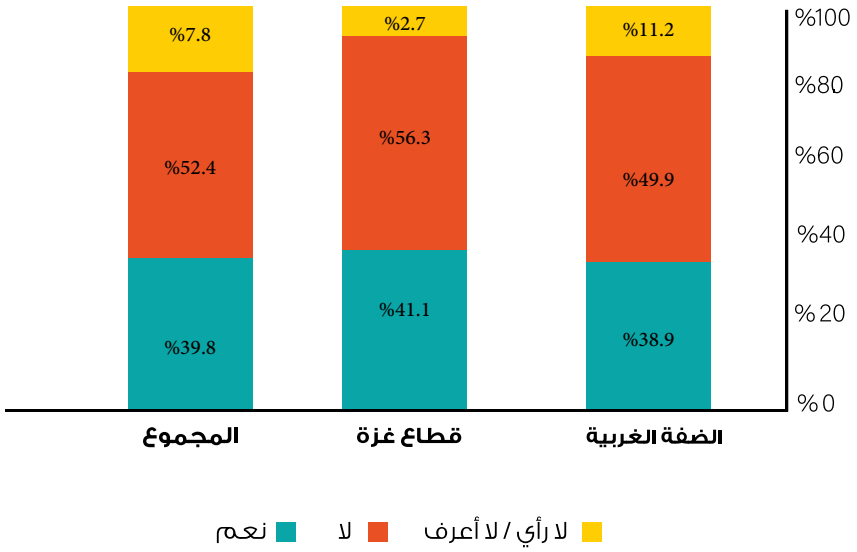

7. الرشوة وتقديم الهدايا:

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع الرشوة، ومدى تعامل المواطنين بها، بالإضافة إلى المجالات الأكثر تعرضا للانتشار فيها.

7 - 1: توجه المواطنين لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة:

تشير النتائج إلى أن 17% من المواطنين سبق وأن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، ومن الملاحظ هنا الارتفاع الكبير في النسبة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة (10% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1 - 7): توجه المواطنين لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%10.0	%28.4	%17.3
لا	%90.0	%71.6	%82.7
المجموع	%100	%100	%100

شكل (1 - 7): توجه المواطنين لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

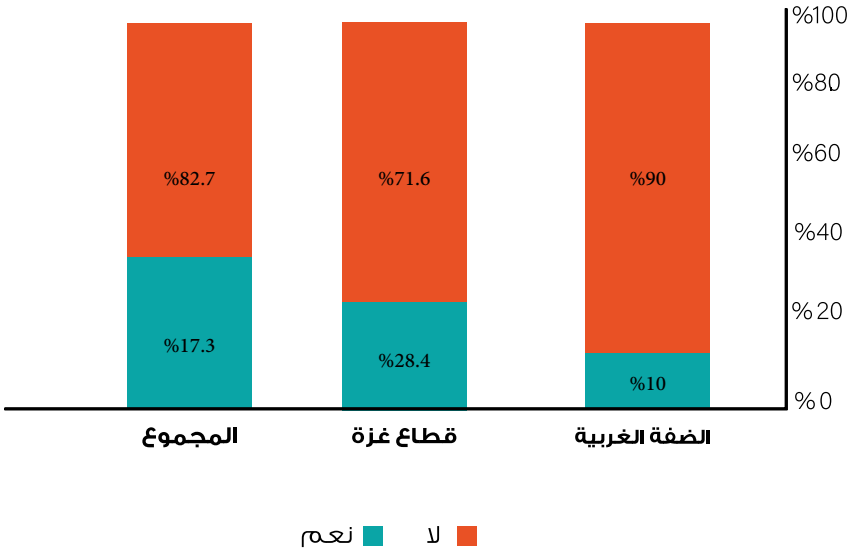

بالمقارنة بنتائج العام السابق، لا توجد تغييرات جوهرية لتوجه المواطنين لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة. فبالرغم من الانخفاض بدرجتين ونصف، إلا أن النسبة تشير إلى درجة خطورة عالية لهذا التوجه. للمزيد انظر الجدول التالي:

جدول (7-1a) : توجه المواطنين لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة

	2019	2020
نعم	%19.6	%17.3
لا	%80.4	%82.7
المجموع	%100	%100

2 - 7: المجالات والخدمات الأكثر تعرضا لانتشار الرشوة:

تظهر النتائج أن خدمات السفر عبر المعابر والحدود، هي الأكثر تعرضا للرشوة وبنسبة 26%، وترتفع هذه النسبة وبشكل ملحوظ في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية (22% في الضفة الغربية، 31% في قطاع غزة). أما خدمات منح التصاريح وأذونات السفر، فتحتل المرتبة الثانية وبنسبة 24% بارتفاع ملحوظ في الضفة الغربية عن قطاع غزة (21% في الضفة الغربية، 30% في قطاع غزة). وفيما يتعلق بخدمات الصحة، فقد أشار 23% من المبحوثين إلى أنها الأكثر تعرضا للانتشار، وبارتفاع ملحوظ في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (29% في الضفة الغربية، 14% في قطاع غزة). أما بخصوص خدمات التعليم فإن 16% يرون أن الرشوة هي الأكثر تعرضا للانتشار فيها وبارتفاع ملحوظ في الضفة الغربية عن قطاع غزة (21% في الضفة الغربية، 9% في قطاع غزة)، فيما الخدمات الأخرى هي الأقل نسبا في التعرض لانتشار الرشوة. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2 - 7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضا لانتشار الرشوة

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
خدمات السفر عبر المعابر والحدود	%22.0	%30.9	%25.5
خدمات منح التصاريح وأذونات السفر	%20.8	%29.7	%24.4
خدمات الصحة	%28.8	%14.0	%22.9
خدمات التعليم	%21.3	%9.1	%16.4
خدمات الكهرباء	%2.7	%9.7	%5.5
خدمات الاتصالات	%2.8	%4.0	%3.3
خدمات المياه	%1.6	%2.7	% 2.0
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2 - 7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضا لانتشار الرشوة

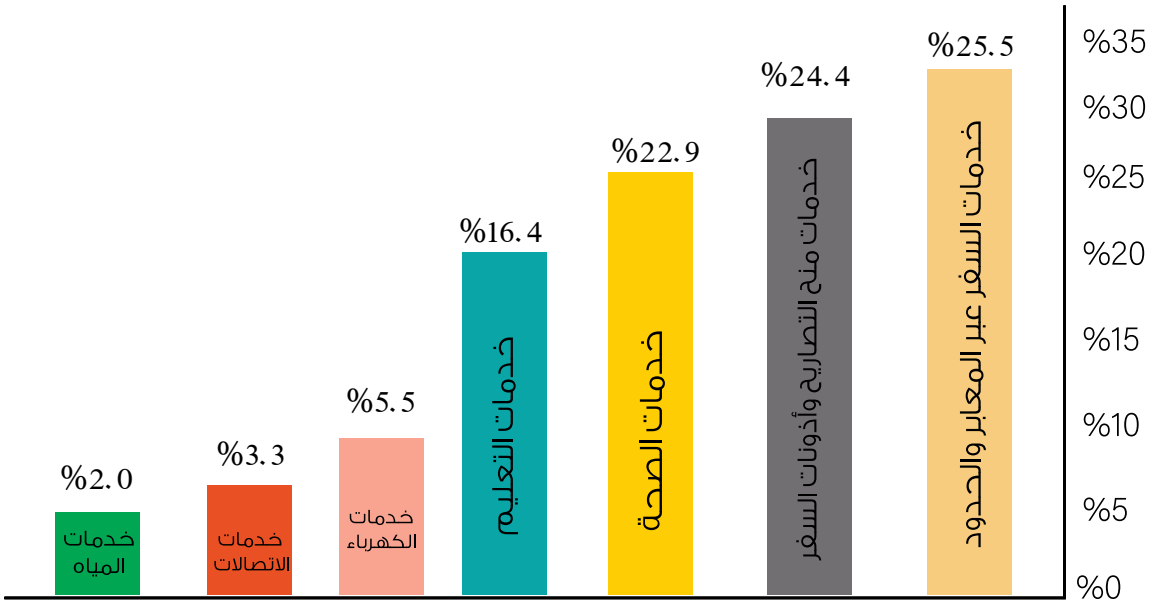

استمرت للعام الثاني على التوالي، خدمات كل من السفر عبر المعابر والحدود، وخدمات منح التصاريح واذونات السفر، هي المجالات والخدمات الأكثر تعرضا لانتشار الرشوة. للمزيد انظر الجدول التالي

جدول(2a-7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضا لانتشار الرشوة في العامين 2019 و2020

	2019	2020
خدمات السفر عبر المعابر والحدود	%24.7	%25.5
خدمات منح التصاريح وأذونات السفر	%21.1	%24.4
خدمات الصحة	%21.7	%22.9
خدمات التعليم	%22.3	%16.4
خدمات الكهرباء	%4.4	%5.5
خدمات الاتصالات	%3.3	%3.3
خدمات المياه	%2.5	%2.0
المجموع	%100	%100

8. دور الإعلام في مكافحة الفساد:

يتناول هذا القسم من الاستطلاع قياس رأي المواطنين، حول دور الإعلام في مكافحة انتشار الفساد وأي الوسائل أكثر فعالية.

8 - 1: تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2020:

تظهر النتائج أن 14% من المبحوثين يرون أن دور وسائل الإعلام كان فعالا في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2020 (11% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، مقابل 40% منهم يرون أنه كان متوسط الفعالية (37% في الضفة الغربية، 43% في قطاع غزة)، في حين أن 45% صرحوا أنه كان ضعيف الفعالية (49% في الضفة الغربية، 38% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (8 - 1): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2020

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
فعّال	%11.4	%18.4	%14.2
متوسط الفعالية	%37.4	%43.0	%39.6
ضعيف الفعالية	%48.7	%38.1	%44.5
لا أعرف	%2.5	%0.6	%1.7
المجموع	%100	%100	%100

شكل (1 - 8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2020

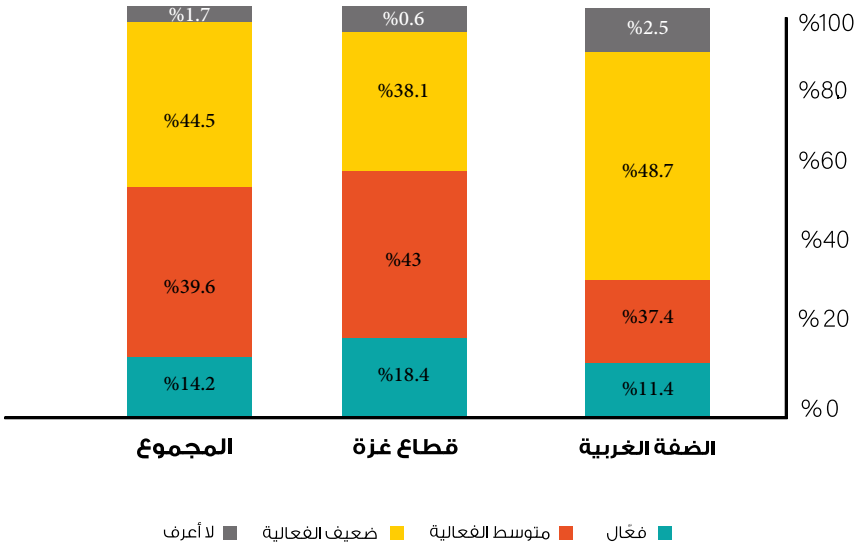

بمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتبين أن تقييم المواطنين لفعالية دور الإعلام (فعال أو متوسط الفعالية) في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2020، وصلت النسبة في هذا الاستطلاع إلى 54% مقارنة بـ 49% في استطلاع 2019 و56% في استطلاع 2018. في لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي أدناه:

جدول (8-1a) : تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد عام 2020 حسب السنوات

	2016	2017	2018	2019	2020
فعّال	%14.8	%18.8	%16.3	%11.1	%14.2
متوسط الفعالية	%37.0	%42.3	%39.9	%38.1	%39.6
ضعيف الفعالية	%45.6	%36.1	%41.5	%48.0	%44.5
لا أعرف	%2.6	%2.9	%2.3	%2.8	%1.7
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

2 - 8: أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2020:

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 67% من المبحوثين يعتبرون أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2020 (74% في الضفة الغربية، 58% في قطاع غزة)، يليها الإعلام المرئي بحسب 16% من المبحوثين (14% في الضفة الغربية، 18% في قطاع غزة)، بينما اعتقد ما نسبته 11% أن الإعلام المسموع كان أكثر فعالية في ذلك (8% في الضفة الغربية، 17% في قطاع غزة). أما الإعلام المقروء فبرأي 3% كان أكثر فعالية. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2 - 8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام 2020

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
وسائل التواصل الاجتماعي	%73.6	%57.7	%67.3
الاعلام المرئي	%14.0	%18.5	%15.8
المسموع	%7.6	%17.1	%11.4
المقروء	%1.4	%6.5	%3.4
لا أعرف	%3.4	%0.2	%2.1
المجموع	%100	%100	100

شكل (2 - 8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال عام 2020

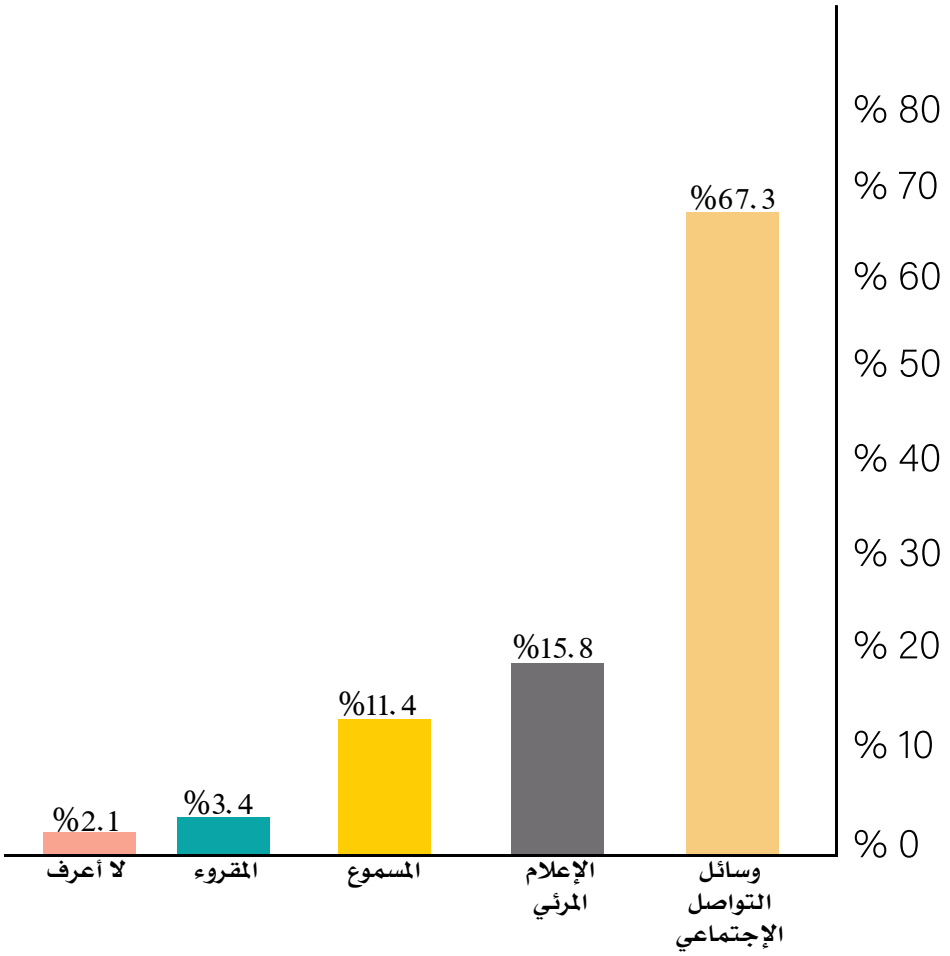

تصاعدت في السنوات الأربعة الاخيرة نسبة الذي يقولون إن وسائل التواصل الاجتماعي هي أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد، لتصل الى أكثر من ثلثي الجمهور مقارنة 47% في العام 2016. للمزيد انظر الجدول والشكل التاليين

جدول (8-2a) : أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حسب السنوات

	2016	2017	2018	2019	2020
فعّال	%46.5	%50.1	%63.1	%68.6	%67.3
متوسط الفعالية	%25.3	%32.6	16.6%	%16.3	%15.8
ضعيف الفعالية	%15.4	%11.8	11.1%	%8.0	%11.4
لا أعرف	%8.3	%3.5	6.2%	%3.2	%3.4
لا أعرف	%4.5	%2.0	3.0%	%3.9	%2.1
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

شكل(8-2a): تصاعد اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت حسب السنوات

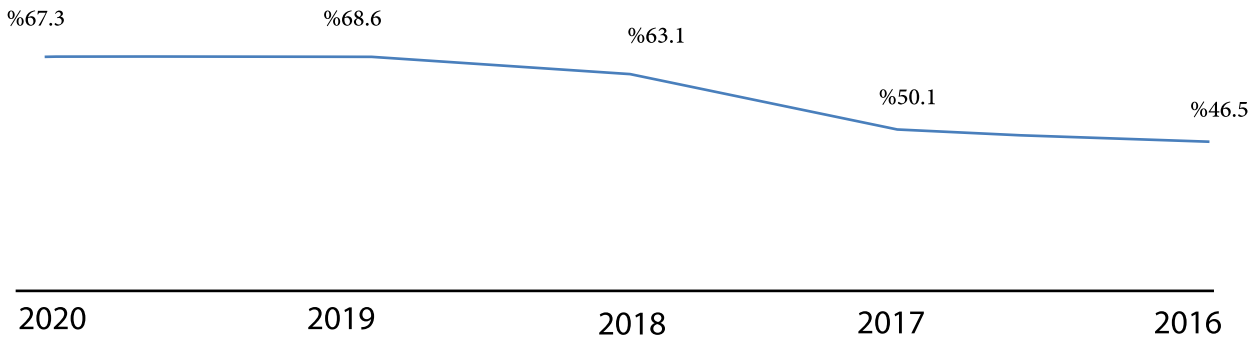

9. الاعتقاد بوجود فساد بالقضاء، ودور هيئة مكافحة الفساد في الضفة ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة:

يتناول هذا القسم من الاستطلاع، قياس رأي المواطنين حول الاعتقاد بوجود فساد في القضاء (المحاكم والنيابة العامة) بالإضافة إلى استقلالية هيئة مكافحة الفساد في الضفة، ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة، والجهات التي تتدخل بشؤونها، ومدى فعالية الهيئة في الضفة والجهات المتابعة في قطاع غزة.

9-1: الاعتقاد بوجود فساد في القضاء (المحاكم والنيابة العامة):

تظهر نتائج الاستطلاع إلى أن 69% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد بالقضاء، وبفارق واضح بين الضفة والقطاع (76% في الضفة الغربية، 58% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%76.1	%57.9	%68.9
لا	%14.4	%38.9	%24.1
لا رأي/لا أعرف	%9.5	%3.2	%7.0
المجموع	%100	%100	%100

شكل (9-1): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء

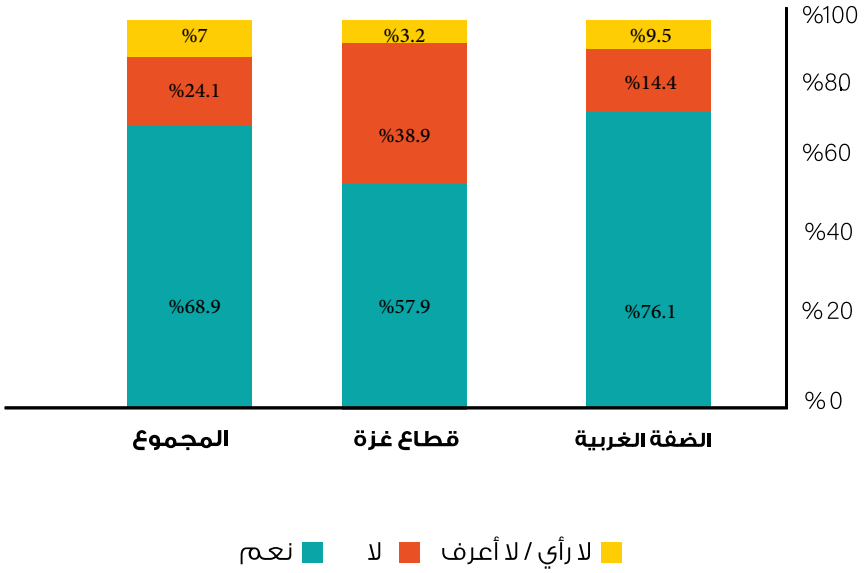

ما زال اعتقاد المبحوثين بوجود فساد مرتفعا عبر السنوات السابقة، وفي السنتين الأخيرتين عبر عن ذلك أكثر من ثلثي المبحوثين. للمزيد انظر الجدول والشكل التاليين

جدول (9-1a): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء مقارنة باستطلاعات أمان السابقة

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
نعم	%55.3	%72.4	%69.0	%70.7	%73.2	%67.4	%68.9
لا	%29.3	%16.8	%18.0	%22.9	%18.5	%24.2	%24.1
لا أعرف	%15.4	%10.8	%13.0	%6.5	%8.3	%8.4	%7.0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل(9-1a) : الاعتقاد بوجود فساد في القضاء مقارنة باستطلاعات أمان السابقة

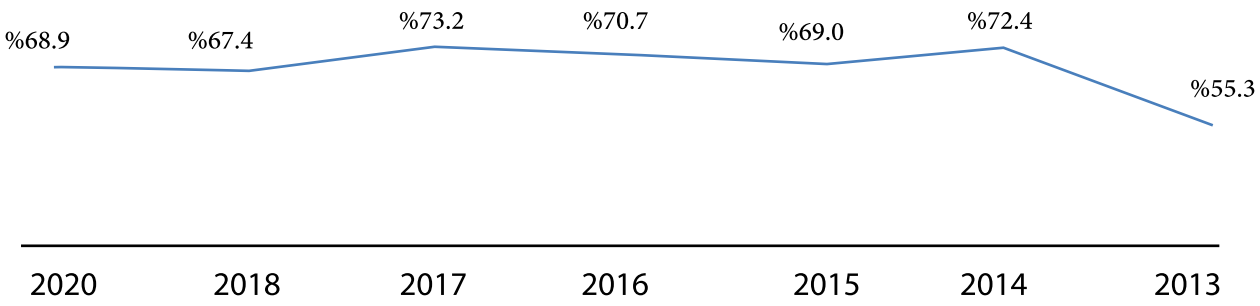

9-2: استقلالية هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية:

تم طرح سؤال للمبحوثين في الضفة الغربية حول استقلالية هيئة مكافحة الفساد، حيث أظهرت النتائج أن 19% فقط من المبحوثين في الضفة يعتقدون بأن الهيئة تمارس دورها باستقلالية، مقابل 77% منهم يعتقدون أنها غير مستقلة. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-2): استقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد

	الضفة الغربية
نعم	%18.8
لا	%76.9
لا أعرف	%4.3
المجموع	%100

شكل (9-2): استقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد

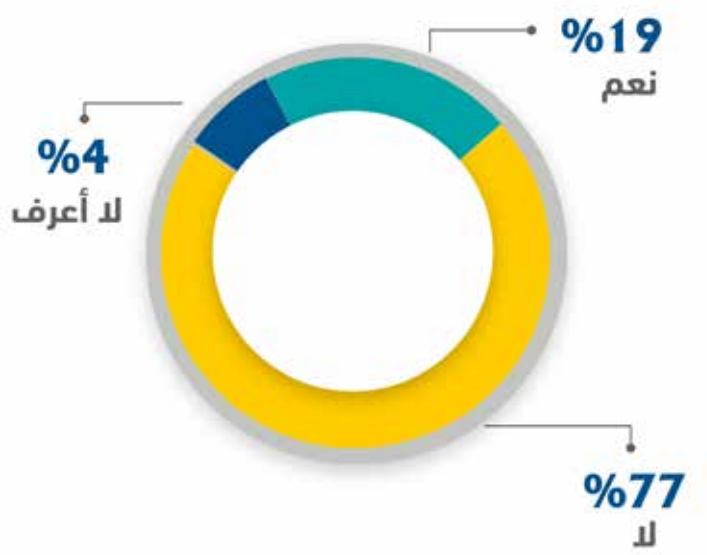

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، حصل ارتفاع ملحوظ في نسبة من يعتقدون أن هيئة مكافحة الفساد لا تمارس عملها باستقلالية وصلت إلى 77% في هذا الاستطلاع مقارنة ب 70% في استطلاع 2019. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول (9-2a): استقلالية عمل هيئة مكافحة الفساد- جدول مقارنات نتائج الضفة لاستطلاعات أمان

	2017 الضفة الغربية	2018 الضفة الغربية	2019 الضفة الغربية	2020 الضفة الغربية
نعم	%18.4	%15.7	%23.0	%18.8
لا	%74.6	%79.5	%69.9	%76.9
لا أعرف	%7.0	%4.8	%7.1	%4.3
المجموع	%100	%100	%100	%100

9-3: الجهات الأكثر تدخلا في عمل هيئة مكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 37% من المبحوثين في الضفة ممن لا يعتقدون باستقلالية هيئة مكافحة الفساد، يعتبرون أن مكتب الرئيس هو أكثر الجهات تدخلا في عمل هيئة مكافحة الفساد، ثم رئاسة الوزراء والوزراء والأجهزة الأمنية (24% و23% على التوالي)، ثم قادة الأحزاب بـ 9% والمحافظون ورؤساء البلديات بـ 8%. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3 - 9): الجهات الأكثر تدخلا في عمل هيئة مكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة الغربية

	الضفة الغربية
مكتب الرئيس	%36.6
رئاسة الوزراء والوزراء	%23.6
الأجهزة الأمنية	%22.6
قادة الأحزاب	%8.7
المحافظون ورؤساء البلديات	%8.4
المجموع	%100

شكل (3 - 9): الجهات الأكثر تدخلا في عمل هيئة مكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة

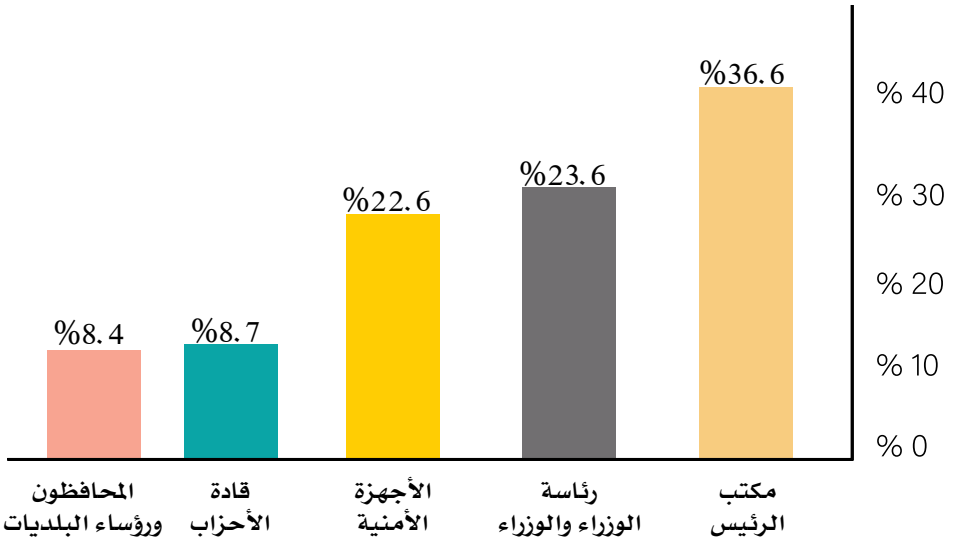

4 - 9: تقييم جهود هيئة مكافحة الفساد في اداء دورها ومهامها:

يرى 46% من المبحوثين في الضفة الغربية أن جهود هيئة مكافحة الفساد فعال في أداء دورها ومهامها فعالة أو متوسطة الفعالية، في حين أن 48% من المبحوثين يرون أن الجهود غير فعالة. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (4 - 9): فعالية هيئة مكافحة الفساد في أداء دورها ومهامها

	الضفة الغربية
فعالة	%9.3
متوسطة الفعالية	%36.2
غير فعالة	%48.0
لا أعرف	%6.4
المجموع	%100

شكل (4 - 9): فعالية هيئة مكافحة الفساد في أداء دورها ومهامها

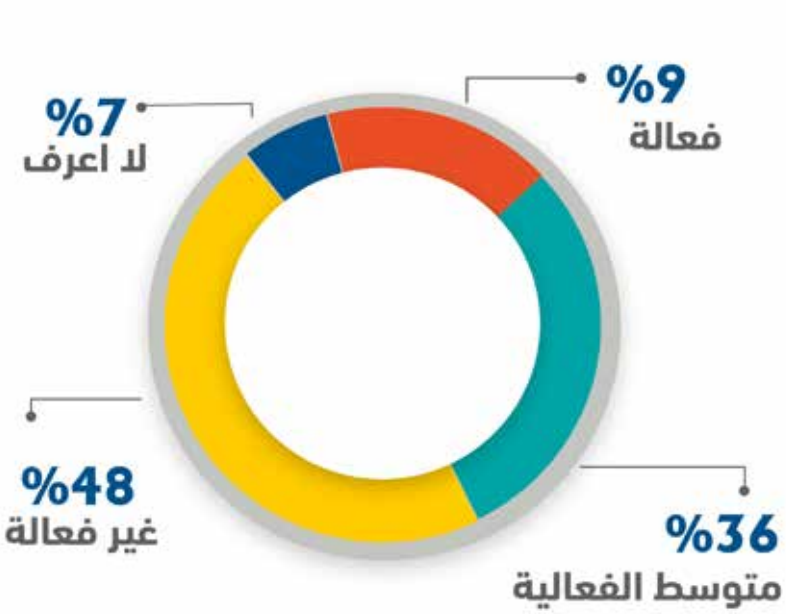

بمقارنة نتائج هذا الاستطلاع بالاستطلاع السابق، بلغت نسبة من يعتقدون بأن هيئة مكافحة الفساد تقوم بدورها ومهامها بفعالية أو متوسطة الفعالية، حسب رأي الجمهور في الضفة الغربية في هذا الاستطلاع 46% مقارنة بـ 49% في الاستطلاع السابق. للمزيد انظر الجدول أدناه

جدول(4a-9): فعالية هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية في أداء دورها ومهامها مقارنة مع نتائج استطلاع أمان 2019

	2019 الضفة الغربية	2020 الضفة الغربية
فعّالة	%7.6	%9.3
متوسط الفعالية	%41.0	%36.2
غير فعّالة	%44.3	%48.0
لا أعرف	%7.1	%6.4
المجموع	%100	%100

5-9: استقلالية نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة:

في هذا الاستطلاع، تم طرح سؤال للمبحوثين في قطاع غزة حول استقلالية نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال العاملة في قطاع غزة، حيث أظهرت النتائج أن 39% من المبحوثين في القطاع يعتقدون بأنها تمارس دورها باستقلالية، مقابل 59% منهم يعتقدون أن هذه الجهات لا تمارس دورها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (5 - 9): استقلالية نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال العاملة في قطاع غزة

	قطاع غزة
نعم	%39.0
لا	%59.3
لا أعرف	%1.7
المجموع	%100

شكل (5- 9): استقلالية نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال العاملة في قطاع غزة

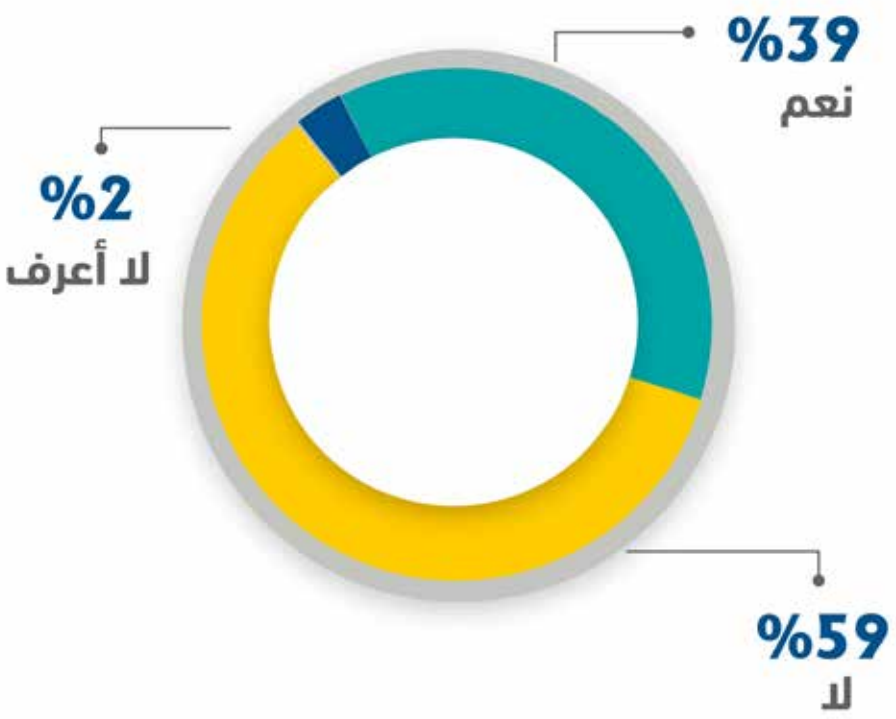

9-6: الأطراف الأكثر تدخلا في عمل الجهات التي تتابع قضايا الفساد حسب رأي المبحوثين في قطاع غزة:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 25% من المبحوثين في قطاع غزة ممن لا يعتقدون باستقلالية الجهات التي تتابع قضايا الفساد، أن الأجهزة الأمنية في القطاع هي أكثر الجهات تدخلا، ثم قادة الأحزاب بنسبة 24%، يليها النائب العام بنسبة 22% ثم أعضاء المجلس التشريعي بنسبة 18%، فيما أشار 11% إلى جهات أخرى كأشخاص متنفذين وغيرهم، لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (6 - 9): الجهات الأكثر تدخلا في عمل الجهات التي تتابع قضايا الفساد حسب رأي المبحوثين في قطاع غزة

	قطاع غزة
الأجهزة الأمنية	%24.6
قادة الأحزاب	%24.0
النائب العام	%22.2
أعضاء المجلس التشريعي	%18.3
جهات أخرى	%11.0
المجموع	**%100**

شكل (6 - 9): الجهات الأكثر تدخلا في عمل الجهات التي تتابع قضايا الفساد حسب رأي المبحوثين في قطاع غزة

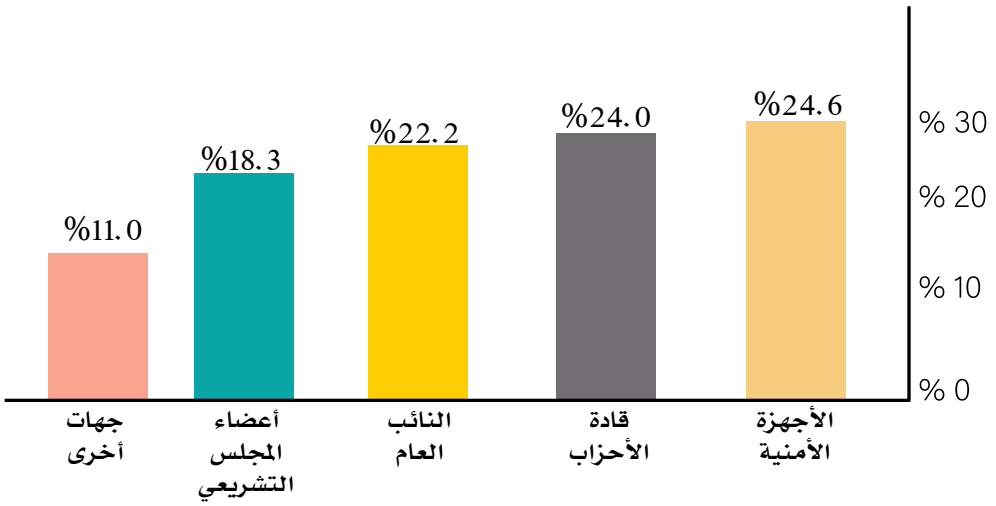

7 - 9: فعالية الجهات التي تتابع قضايا الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 77% من المبحوثين في قطاع غزة أشاروا إلى أن جهود الجهات التي تتابع قضايا الفساد في القطاع فعالة أو متوسطة الفعالية في أداء دورها ومهامها، بينما 21% يرون بأنها غير فعالة. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (7 - 9): فعالية نيابة مكافحة الفساد والجهات المتابعة في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها

	قطاع غزة
فعالة	%14.6
متوسطة الفعالية	%62.6
غير فعالة	%21.3
لا أعرف	%1.5
المجموع	%100

شكل (7 - 9): فعالية الجهات التي تتابع قضايا الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها

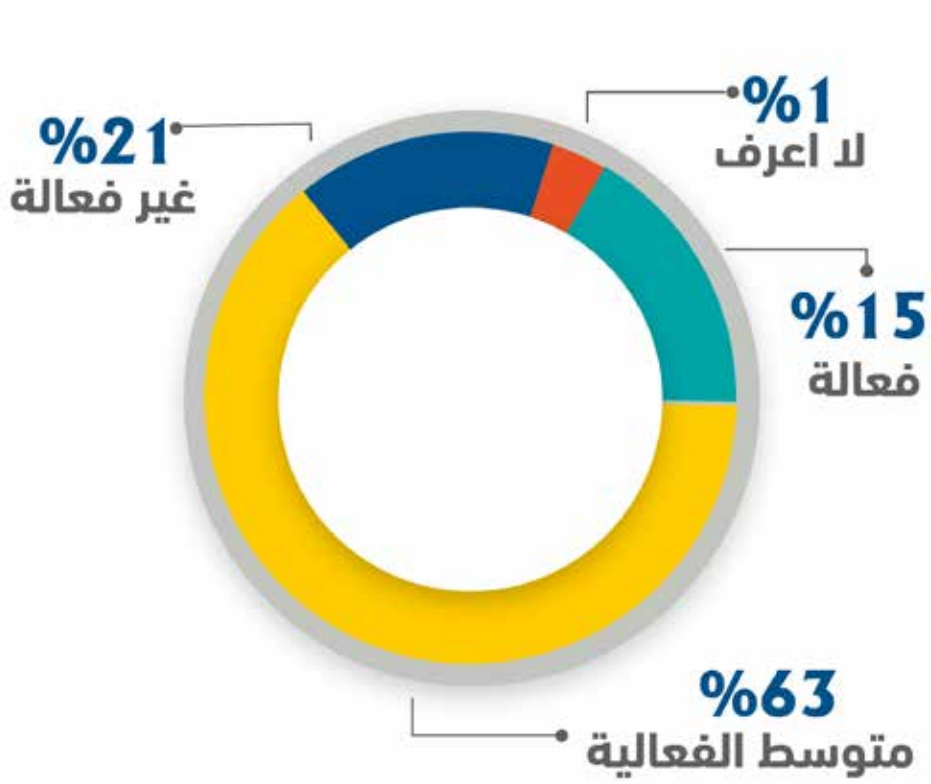

بمقارنة نتيجة الاستطلاع مع استطلاع 2019، يتضح أن هناك ارتفاعا في نسبة من يعتقدون بأن الجهات التي تتابع قضايا الفساد في قطاع غزة فعالة أو متوسطة الفعالية من 70% في استطلاع 2019 لتصل إلى 77% في هذا الاستطلاع. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي أدناه:

جدول(a7-9): فعالية الجهات التي تتابع قضايا الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها مقارنة مع نتائج استطلاع أمان 2019

	2019	2020
فعّالة	%15.0	%14.6
متوسط الفعالية	%54.9	%62.6
غير فعّالة	%28.0	%21.3
لا أعرف	%2.1	%1.5
المجموع	%100	%100

10. دور المواطن في مكافحة الفساد:

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع التعرف على دور المواطن في مكافحة الفساد ومدى مساهمته في ذلك

10 - 1: الاعتقاد بدور المواطن في مكافحة الفساد

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 73% من المبحوثين يعتقدون بأن للمواطن دورا في مكافحة الفساد، مقابل 25% لا يعتقدون بذلك. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (10-1): الاعتقاد بدور المواطن في مكافحة الفساد بحسب انطباع المواطنين

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%72.6	%72.9	%72.7
لا	%24.0	%26.3	%24.9
لا رأي/لا أعرف	%3.4	%0.8	%2.3
المجموع	%100	%100	%100

شكل (1-10): الاعتقاد بدور المواطن في مكافحة الفساد بحسب انطباع المواطنين

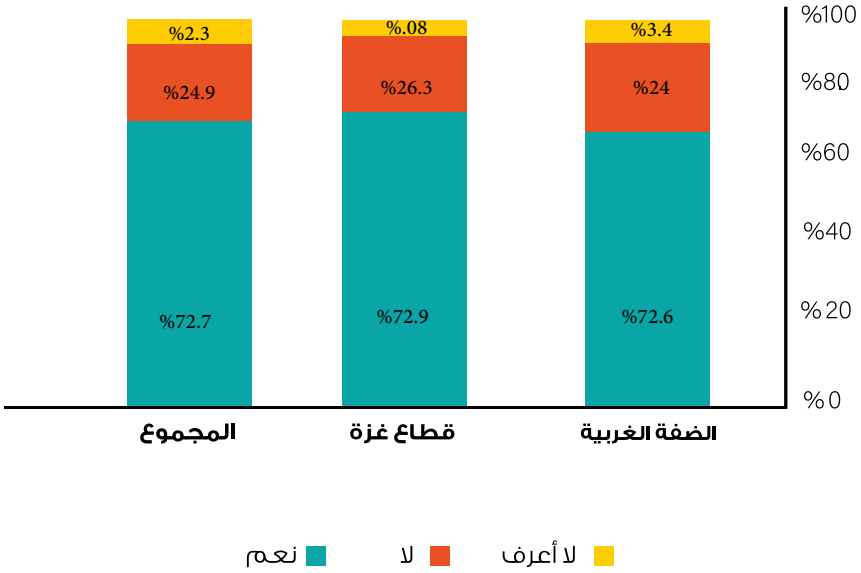

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، لا زالت الأغلبية من المبحوثين يعتقدون أن للمواطن دورا أساسيا في مكافحة الفساد، لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي أدناه:

جدول(1a-10) : الاعتقاد بدور المواطن في مكافحة الفساد بحسب انطباع المواطنين حسب السنوات

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نعم	%82.3	%89.9	%71.7	%72.7	%75.0	%78.2	%72.7
لا	%14.8	%10.2	%25.8	%23.8	%22.0	%19.4	%24.9
لا أعرف	%3.0	%0	%2.5	%3.5	%2.9	%2.4	%2.3
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

2 - 10: أهمية دور المواطن بالمساهمة بمكافحة الفساد

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 71% من المبحوثين يعتقدون بأن للمواطن دورا هاما بالمساهمة بمكافحة الفساد (دور هام جدا + دور هام)، مقابل 27% يرون أن دور المواطن غير هام (غير هام + غير هام بالمرة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2 - 10): دور المواطن بالمساهمة في مكافحة الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
له دور هام جدا	%37.4	%33.4	%35.8
له دور هام	%33.8	%37.6	%35.3
دوره غير هام	%18.4	%18.8	%18.6
دوره غير هام بالمرة	%6.9	%9.9	%8.1
لا رأي/لا أعرف	%3.4	%0.4	%2.2
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2-10) دور المواطن بالمساهمة في مكافحة الفساد

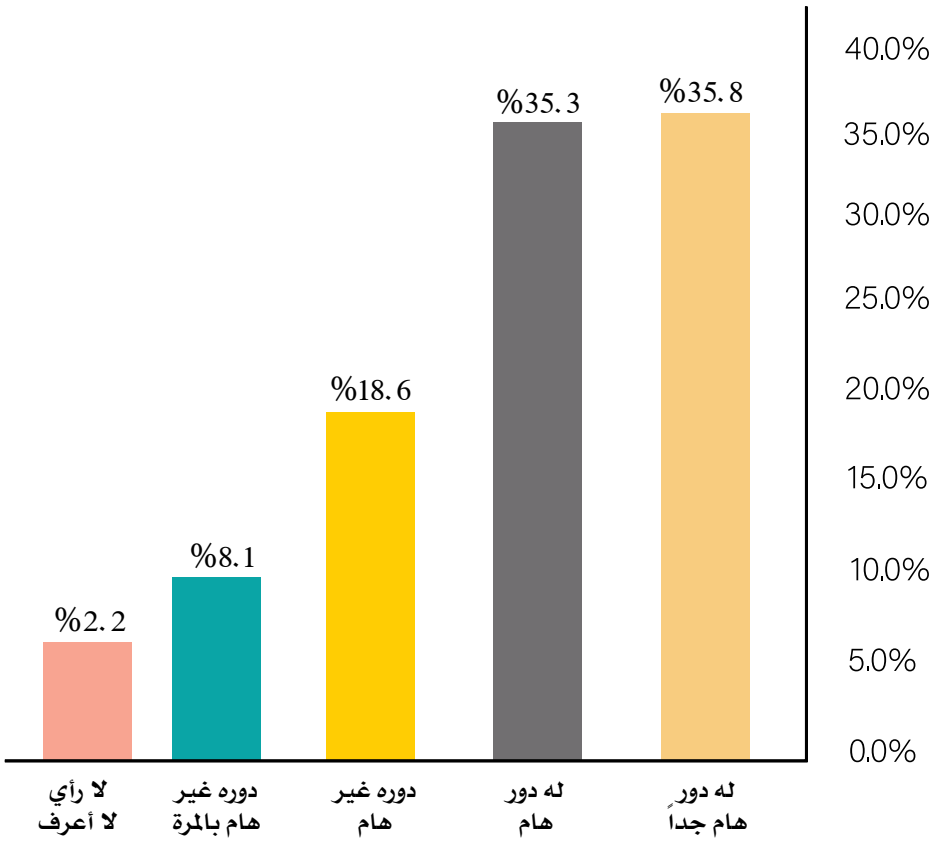

11. الإبلاغ عن الفساد:

يتناول هذا القسم من الاستطلاع، سلوك المبحوثين في إبلاغ هيئة مكافحة الفساد عن حالات فساد يلاحظونها، سواء كشهود أو ضحايا، إضافة إلى اعتقادهم بحقهم في الإبلاغ عن الفساد.

11-1: الاعتقاد بتبليغ المواطنين عن الفساد حال ملاحظته

يعتقد 32% من المبحوثين، بأن المواطنين عادة ما يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها (28% في الضفة الغربية، 38% في قطاع غزة)، بينما 60% منهم لا يعتقدون ذلك. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1 - 11): الاعتقاد بتبليغ المواطنين عن الفساد حال ملاحظته

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%27.8	%37.7	%31.7
لا	%61.0	%58.7	%60.1
لا أعرف	%11.2	%3.6	%8.2
المجموع	%100	%100	%100

شكل (1 - 11): الاعتقاد بتبليغ المواطنين عن الفساد حال ملاحظته

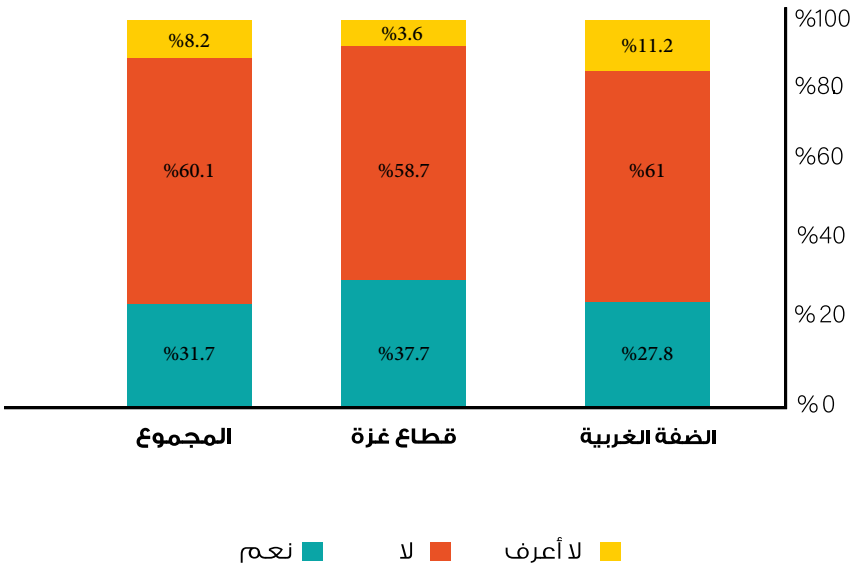

بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، لا زالت الغالبية من المبحوثين، يعتقدون أن المواطنين لا يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد التي يلاحظونها. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول(11-1a) : التبليغ عن الفساد - جدول المقارنات لاستطلاعات أمان السابقة

	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نعم	%39.1	%32	%28.1	%32.7	%35.9	%32.9	%36.3	%31.7
لا	%57.6	%62.7	%57.4	%57.4	%57.4	%57.8	%53.9	%60.1
لا أعرف	%3.3	%5.3	%0	%9.9	%6.7	%9.3	%9.8	%8.2
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

11 - 2: حالات التبليغ عن الفساد

11-2a:الإبلاغ عن الفساد كشهود:

فيما يتعلق بتبليغ هيئة مكافحة الفساد عن جرائم الفساد، أفاد 60% منهم انهم سيقومون بالتبليغ كشهود لو حصل وتعرضوا لحالات فساد (57% في الضفة الغربية، 66% في قطاع غزة)، مقابل 40% منهم أشاروا بأنهم لن يبلغوا. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول(11-2a) : الإبلاغ عن فعل الفساد كشاهد حسب انطباع المواطنين

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%56.9	%65.5	%60.4
لا	%43.1	%34.5	%39.6
المجموع	%100	%100	%100

شكل (11-a2): الإبلاغ عن فعل الفساد كشاهد حسب انطباع المواطنين

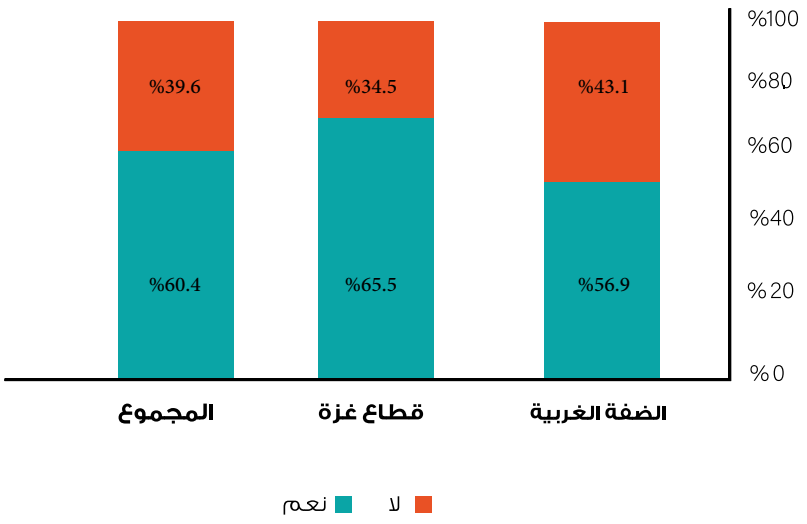

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات أمان السابقة، يتضح أن هناك تراجعا في نسبة من سيقومون بالإبلاغ عن فعل الفساد كشهود، في حال تعرضوا لحالات فساد، لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول(11-2a) : الإبلاغ عن الفساد كشاهد في حال التعرض لحالة فساد حسب انطباع المواطنين حسب السنوات

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نعم	%69.2	%69	%68.4	%67	%76.7	%65.6	%62.4	%67.0	%60.4
لا	%27.6	%31	%27.1	%33	%23.3	%34.4	%37.6	%33.0	%39.6
لا أعرف	%3.2	----	%4.5	----	----	----	----	----	----
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

(11-2b): الإبلاغ عن الفساد كضحية

أما بخصوص التبليغ عن حالة الفساد كضحية، أشار 71% من المبحوثين بأنهم سيقومون بالتبليغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا (69% في الضفة الغربية، 76% في قطاع غزة)، مقابل 29% منهم صرحوا بأنهم لن يبلغوا (31% في الضفة الغربية، 24% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول(11-2b) : الإبلاغ عن الفساد في حالة الضحية حسب انطباع المواطنين

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم	%68.7	%75.6	%71.4
لا	%31.3	%24.4	%28.6
المجموع	%100	%100	%100

شكل(11-2b) الإبلاغ عن الفساد في حالة الضحية حسب انطباع المواطنين

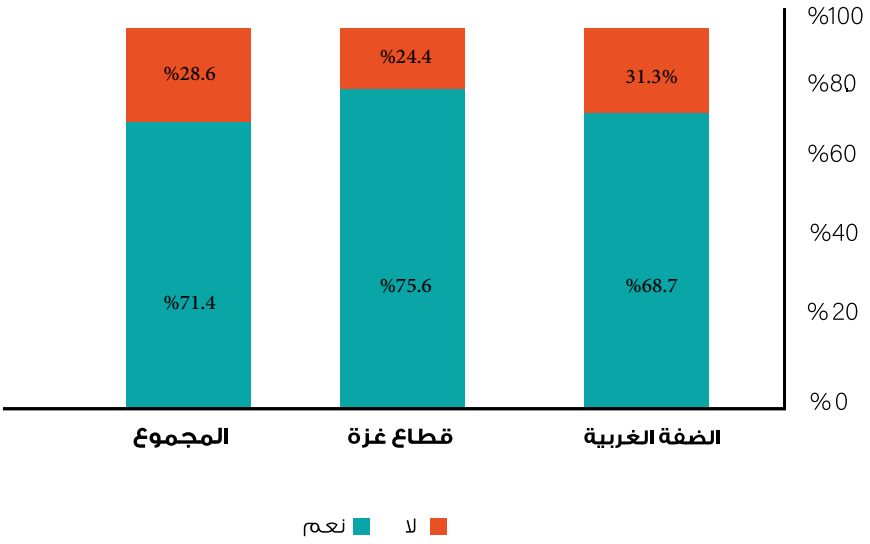

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، تشير نتائج استطلاع عام 2020 إلى انخفاض في نسبة من سيقومون بالتبليغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا في هذا الاستطلاع مقارنة باستطلاع 2019. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول (11-b2): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحية حسب انطباع المواطنين حسب السنوات

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نعم	%73.3	%68	%74.9	%79	%77.2	%60.4	%70.6	%76.9	%71.4
لا	%22.9	%31	%21.1	%21	%22.8	%39.6	%29.4	%23.1	%28.6
لا أعرف	%3.8	----	%3.9	----	----	----	----	----	----
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

3 - 11: رأي الجمهور حول التبليغ عن الفساد

يرى 45% من المبحوثين أن التبليغ عن الفساد حق للمواطن، وهو حرّ في ممارسته (49% في الضفة الغربية، 39% في قطاع غزة)، بينما يرى 46% أنه واجب القيام به بموجب القانون (44% في الضفة الغربية، 49% في قطاع غزة)، أما 9% منهم فيعتبرونه وشاية لا يجب ممارستها. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (11-3) : رأي الجمهور حول التبليغ عن الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
حق لك حر في ممارسته	%48.9	%39.4	%45.1
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%43.6	%49.2	%45.8
وشاية لا يجب ممارستها	%7.6	%11.4	%9.1
المجموع	%100	%100	%100

شكل (11-3): رأي الجمهور حول التبليغ عن الفساد

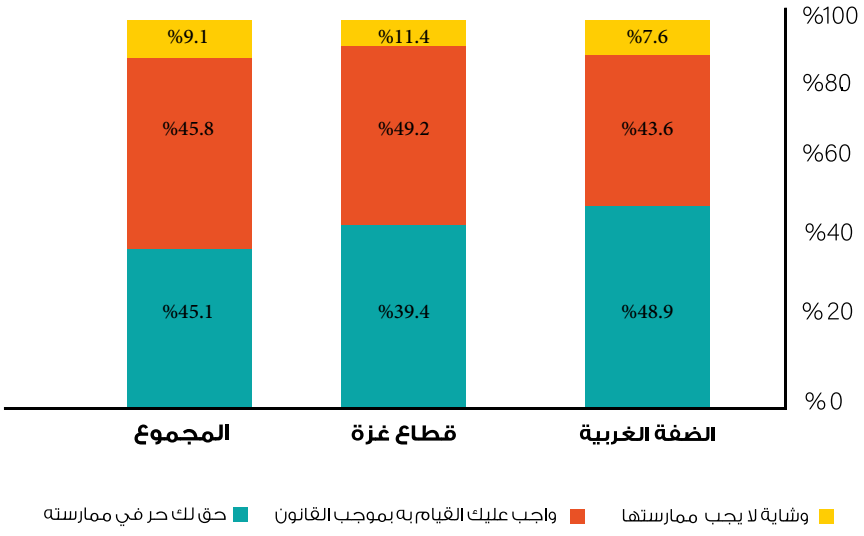

وفيما يتعلق بالحق في التبليغ وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، فلا زال هناك انقسام بين المواطنين، كون ذلك حقا في الممارسة أو واجبا يجب القيام به حسب القانون. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي:

جدول (11-3a) : الإبلاغ عن فعل الفساد كضحية حسب انطباع المواطنين - جدول المقارنات لاستطلاعات أمان السابقة

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حق لك حر في ممارسته	%61.4	%27	%31.8	%26	%38.2	%41.5	%42.1	%43.0	%45.1
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%34.6	%68	%61	%70	%55.5	%52.1	%53.4	%53.3	%45.8
وشاية لا يجب ممارستها	%2.4	%5.1	%2.2	%4	%6.2	%6.4	%4.5	%3.7	%9.1
لا أعرف	%1.6	---	%4.9	---	---	---	---	---	---
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد:

تم طرح سؤال على المبحوثين حول الأسباب التي تقف حائلا أمام عدم الإبلاغ عن الفساد، حيث أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن أهم الأسباب هي الخوف من الانتقام وعدم وجود حماية كافية للموطنين المبلغين والشهود برأي (20% لكل منها)، أما الأسباب الأخرى فتعتبر الأقل تأثيرا في عدم الإبلاغ عن الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الخوف من الانتقام	%20.5	%19.3	%20.0
عدم وجود حماية كافية للموطنين المبلغين والشهود	%22.5	%15.9	%19.8
عدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله	%15.4	%4.5	%11.1
عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين	%11.4	%9.5	%10.6
عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد	%6.3	%11.9	%8.6
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	%5.3	%11.9	%8.0
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	%9.0	%5.1	%7.4
القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	%3.8	%9.1	%5.9
عدم معرفة من هي الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد	%3.5	%6.8	%4.8
عدم وجود سجلات عامة متاحة للمواطنين	%2.4	%5.9	%3.8
المجموع	%100	%100	%100

شكل (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

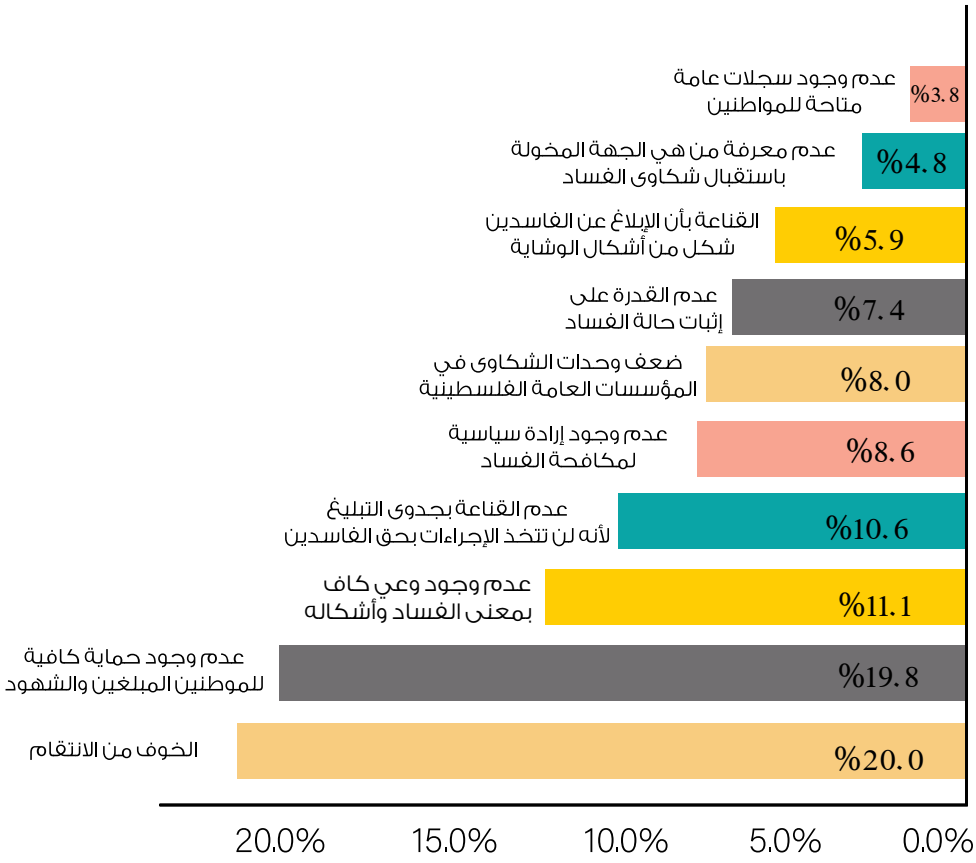

بالمقارنة مع استطلاعات أمان السابقة، فما زالت أسباب (عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود) و (الخوف من الانتقام) أهم الأسباب التي تعيق التبليغ عن الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول (12a): أسباب عدم التبليغ عن الفساد حسب السنوات

	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الخوف من الانتقام	%28.7	---	---	%11.4	%16.6	%17.4	%18.9	%20.0
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	%16.8	%22	%30	%16.4	%15.8	%14.4	%22.5	%19.8
عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين	%28.6	%27	%16	%14.5	%8.9	%11.9	%8.3	%10.6
عدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله	---	%13.1	%10	%11.9	%14.5	%13.8	%15.0	%11.1
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	%9.3	%8.8	%15	%11.8	%9.8	%11.1	%11.0	%7.4
عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد	---	---	---	%9.9	%13.9	%8.7	%8.7	%8.6
عدم معرفة من هي الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد	%12.3	%23	%10	%8.8	%7.1	%8.8	%3.9	%4.8
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	---	---	%11	%8.4	%6.5	%6.9	%4.9	%8.0
القناعة بأن الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	%3.8	%6	%8	%6.9	%6.9	%6.8	%3.1	%5.9
عدم وجود سجلات عامة متاحة للمواطنين	---	---	---	---	---	---	%3.6	%3.8
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

13. جهود مكافحة الفساد:

13 - 1: الجهود المبذولة في مكافحة الفساد

فيما يتعلق برأي المبحوثين حول الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين، أشار 80% منهم بأنها غير كافية (84% في الضفة الغربية، 73% في قطاع غزة)، في حين أن 19% فقط أشاروا إلى أنها كافية (13% في الضفة الغربية مقابل 26% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (13-1): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
كافية	%13.3	%26.3	%18.5
غير كافية	%83.8	%72.9	%79.5
لا اعلم	%2.9	%0.8	%2.0
المجموع	%100	%100	%100

شكل (13-1): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين

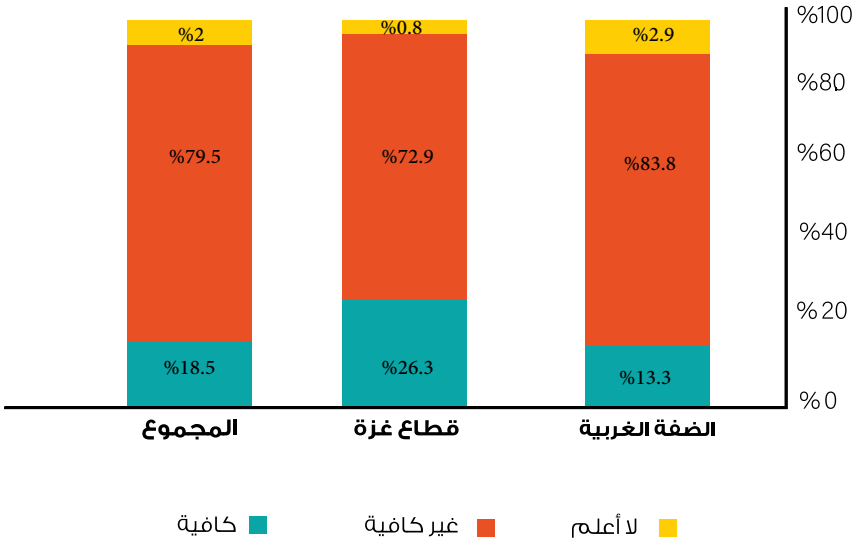

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات أمان السابقة، فلا زالت الغالبية تعتبر أن الجهود المبذولة في مكافحة الفساد غير كافية. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول(11-1a): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد حسب السنوات

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نعم	%10.6	%21.8	%12.7	%14.2	%11.6	%18.5
لا	%80.2	%72.8	%81.7	%83.2	%83.8	%79.5
لا أعلم	%9.2	%5.4	%5.6	%2.5	%4.6	%2.0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100

13-2: أسباب عدم الجدية في مكافحة الفساد

وفيما يتعلق بأسباب عدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين حسب رأي من يعتقدون بذلك، أعتبر 32% منهم بأن أهم سبب يعود الى عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين (34% في الضفة، 28% في قطاع غزة)، فيما أشار 30% من المبحوثين إلى أن أهم سبب هو ضعف جدية محاسبة الفاسدين (32% في الضفة الغربية، 25% في قطاع غزة)، كذلك فقد أشار 17% إلى أن ذلك يعود إلى عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة الفاسدين (بنفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة). بينما أشار 14% إلى أن أهم سبب يعود إلى عدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد (10% في الضفة الغربية، 21% في قطاع غزة)، في حين أن 7% أشاروا إلى أن أهم سبب يعود إلى أن المواطنين لا يعلمون بجهود مكافحة الفساد (6% في الضفة الغربية، 10% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (13-2): أسباب عدم الجدية بمكافحة الفساد

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين	%34.2	%28.1	%32.0
ضعف جدية جهود محاسبة الفاسدين	%32.3	%24.9	%29.6
عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة مرتكبيها	%17.7	%16.4	%17.2
عدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد الفلسطيني	%10.2	%21.0	%14.2
عدم علم المواطن بهذه الجهود	%5.6	%9.6	%7.1
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2-13): أسباب عدم الجدية لمكافحة الفساد

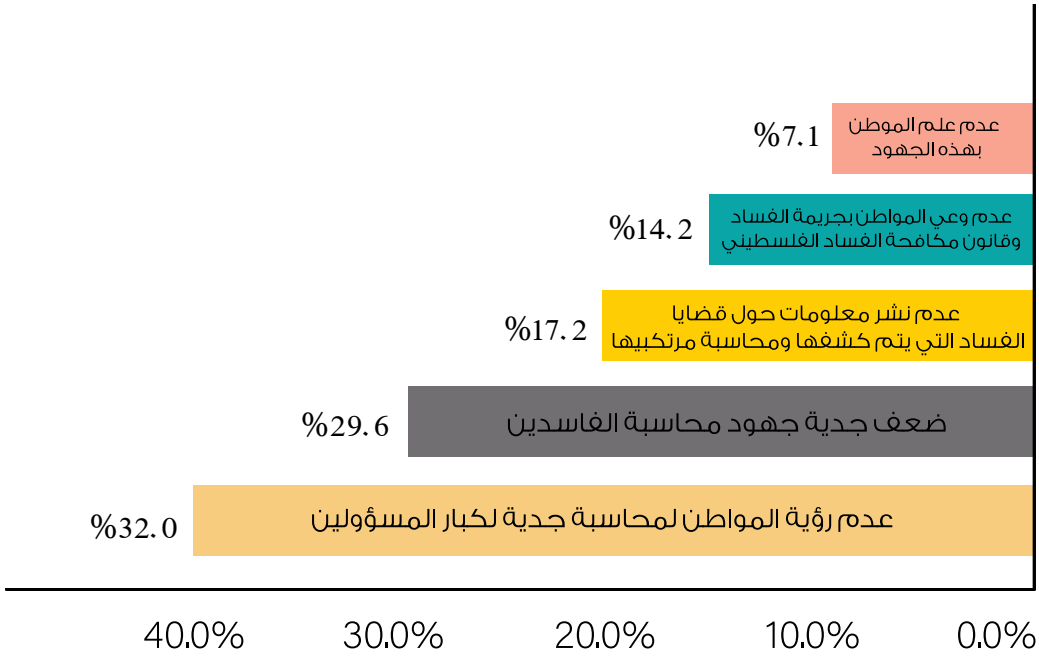

وفقا لنتائج الاستطلاع في العام 2020 ارتفعت نسبة الذين يرون أن «عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين»، واعتباره السبب الأول لعدم الجدية بمكافحة الفساد. في حين كان السبب الأول وفقا لنتائج الاستطلاع في العام الماضي ضعف جدية جهود محاسبة الفاسدين. للمزيد من انظر الجدول التالي:

جدول (13-2a) : أسباب عدم الجدية بمكافحة الفساد

	2019	2020
عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين	%30.1	%32.0
ضعف جدية جهود محاسبة الفاسدين	%34.3	%29.6
عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة مرتكبيها	%14.5	%17.2
عدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد الفلسطيني	%12.9	%14.2
عدم علم المواطن بهذه الجهود	%8.2	%7.1
المجموع	%100	%100

13-3: العقوبات المطبقة على مرتكبي جرائم الفساد

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 79% من المبحوثين يعتقدون أن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (84% في الضفة الغربية، 70% في قطاع غزة)، في حين أن 17% فقط يرونها رادعة (10% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (13-3): العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد بحسب انطباع المواطنين

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
رادعة	%10.1	%27.7	%17.1
غير رادعة	%84.3	%70.5	%78.8
لا أعرف	%5.6	%1.9	%4.1
المجموع	%100	%100	%100

شكل (13-3): العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد بحسب انطباع المواطنين

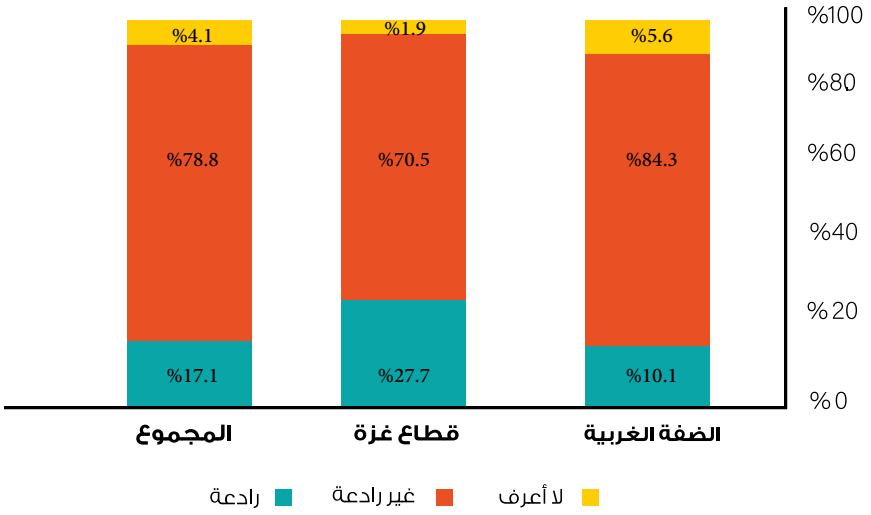

بمقارنة نتيجة هذا الاستطلاع بالاستطلاعات السابقة، لا زالت الأكثرية من المبحوثين يعتقدون أن العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة. لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي:

جدول(13-3a) : العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد بحسب انطباع المواطنين حسب السنوات

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رادعة	%26	%18	%17	%21	%17.4	%15.9	%13.9	%11.9	%17.1
غير رادعة	%67	%70	%73	%74	%77.9	%78.3	%80.6	%80.4	%78.8
لا أعرف	%8	%12	%10	%6	%4.7	%5.8	%5.5	%7.7	%4.1
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

14. التغير في مستوى الفساد:

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع قياس رأي المواطنين، وانطباعهم حول التغير الحاصل في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2020 وتوقعاتهم لعام 2021.

1 - 14: التغير في مستوى الفساد لعام

أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من نصف المبحوثين (53%) اعتبروا أن الفساد ازداد عام 2020، (67% في الضفة الغربية، 33% في قطاع غزة)، مقابل 14% من المبحوثين قالوا إن مستوى انتشار الفساد قد انخفض (5% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة). بينما أشار 29% من المبحوثين أنه لم يتغير (24% في الضفة الغربية، 37% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول 1 - 14: الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2020

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
نعم، ازداد	%67.0	%32.8	%53.3
نعم، انخفض	%4.5	%28.0	%13.9
لم يتغير	%24.2	%36.9	%29.3
لا أعرف	%4.2	%2.3	%3.4
المجموع	%100	%100	%100

شكل (1-14): الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2020

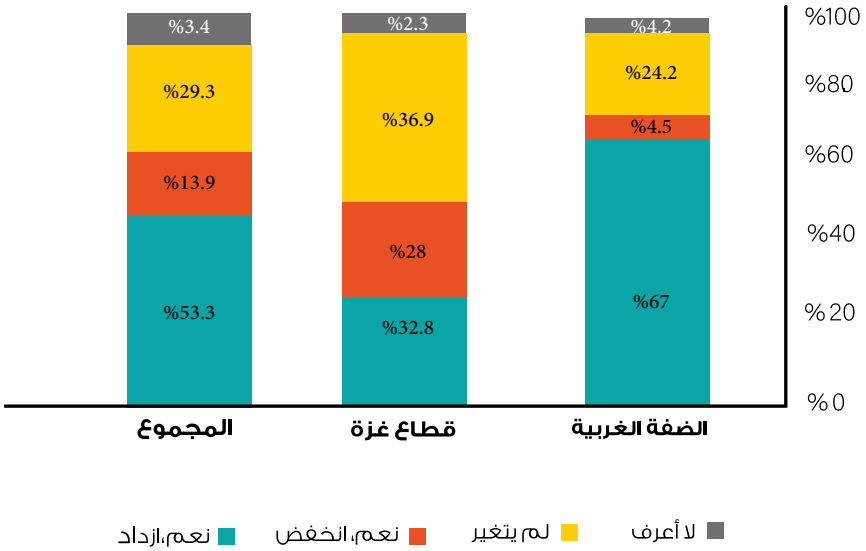

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاعات أمان السابقة بقيت نفس النسبة (53%) كما في العام 2019 من حيث اعتقاد المواطنين أن انتشار الفساد زاد خلال العام 2020 بعد أن وصلت إلى 67% خلال العام 2018، لمزيد من التفاصيل، انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول(14-1a): الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد حسب السنوات

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نعم ازاد	%52.4	%54.1	%51	%54.9	%54.6	%66.5	%52.7	%53.3
نعم،انخفض	%18.2	%11.9	%11	%15.2	%15.9	%10.6	%11.7	%13.9
لم يتغير	%26.5	%30.8	%33	%26.8	%27.0	%21.1	%32.0	%29.3
لا أعرف	%2.9	%3.2	%6	%3.1	%2.6	%1.9	%3.7	%3.4
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (7 - 1 a): الاعتقاد بحصول زيادة على مستوى انتشار الفساد حسب السنوات

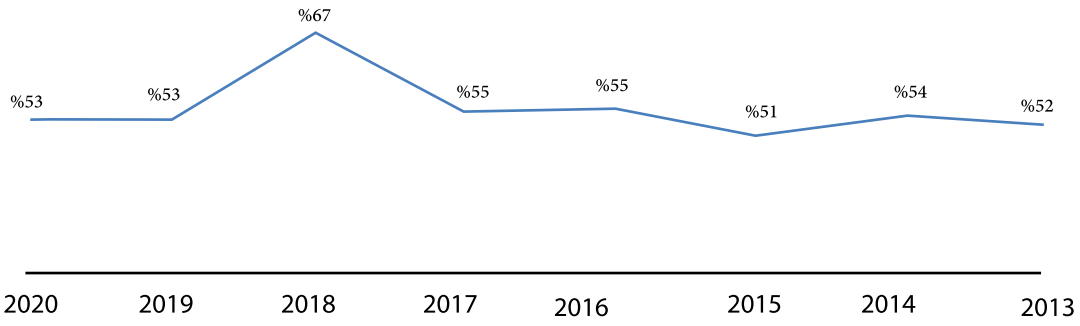

14-2: التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2021:

بخصوص التوقعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام 2021، فإن 55% من المبحوثين يعتقدون أنه سيزداد (66% في الضفة الغربية، 37% في قطاع غزة)، مقابل 14% فقط قالوا إنه سينخفض، (6% في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة)، بينما أشار 21% إلى أن مستوى الفساد سيبقى كما هو (14% في الضفة الغربية، 33% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2021

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
سينخفض	%6.1	%25.8	%13.9
سيزداد	%66.4	%37.3	%54.8
سيبقى كما هو	%13.5	%33.0	%21.3
لا أعرف	%14.0	%4.0	%10.0
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2-14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2120

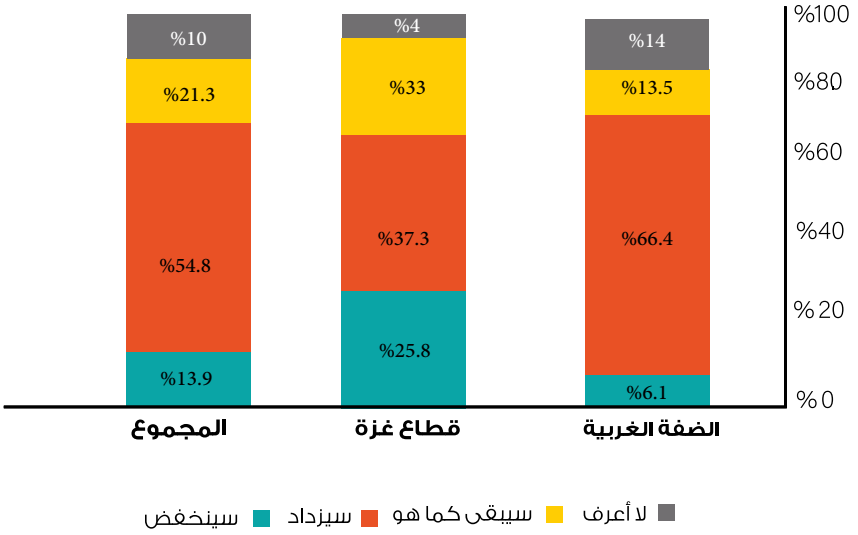

وبالمقارنة هذا الاستطلاع باستطلاع أمان السابقة، لا زالت توقعات المبحوثين المستقبلية غير متفائلة حول انخفاض انتشار مستوى الفساد. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول(14-2a) : التوقعات لمستوى انتشار الفساد - مقارنات نتائج الاستطلاع السابقة

	2016	2017	2018	2019	2020
سينخفض	%12.8	%13.1	%9.1	%11.0	%13.9
سيزداد	%52.1	%50.2	%61.8	%59.6	%54.8
سيبقى كما هو	%27.1	%28.0	%22.9	%21.9	%21.3
لا أعرف	%8	%8.7	%6.2	%7.5	%10.0
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

شكل(14-2a): التوقعات لمستوى انتشار الفساد - مقارنات نتائج الاستطلاع السابقة

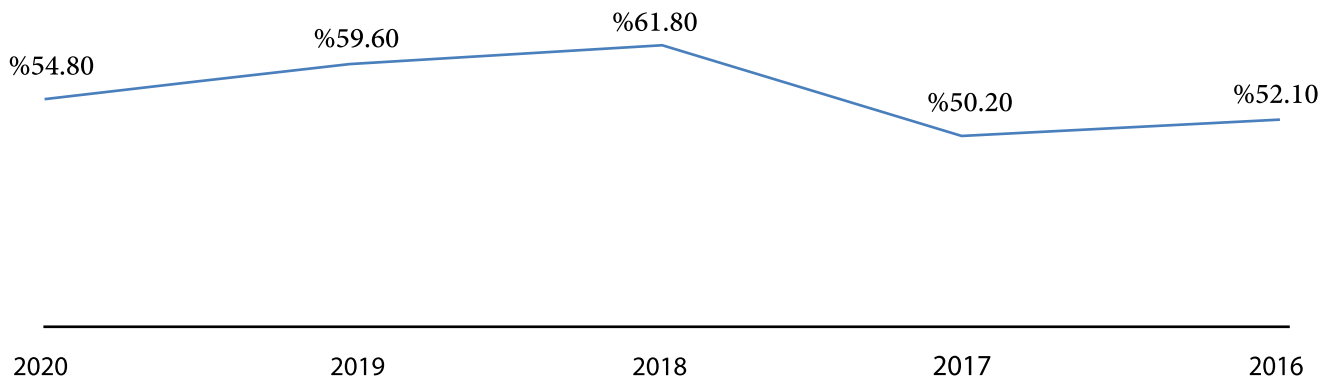

15. الجرائم الاقتصادية:

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع، اعتقاد الجمهور بزيادة أو انخفاض الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية من الجرائم الاقتصادية التي تنتشر في فلسطين في العام 2020، والأسباب التي أدت إلى زيادة ظاهرة الأغذية والأدوية الفاسدة، بالإضافة للعقوبات الأكثر فاعلية في ملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء.

15-1: ظاهرة انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2020:

أشارت نتائج الاستطلاع أن 59% من المبحوثين يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت عام 2020 (65% في الضفة الغربية، 51% في قطاع غزة)، مقابل 41% منهم يعتقدون أنها قلت (35% في الضفة الغربية، 49% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1-15): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة في العام 2020

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
زادت	%64.8	%50.8	%59.2
قلت	%35.2	%49.2	%40.8
المجموع	%100	%100	%100

شكل (1-15): ظاهرة انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2020

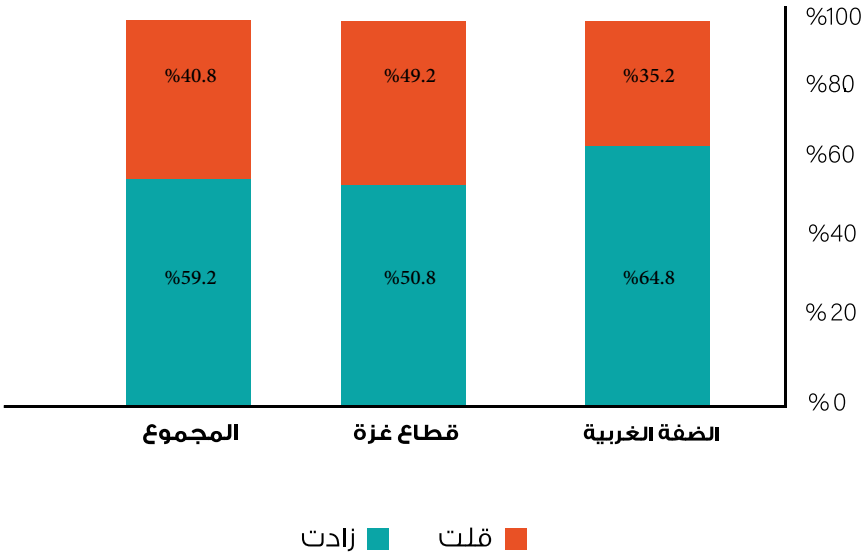

2 - 15: الأسباب التي أدت الى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2020:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن أهم سبب أدى إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة هو ما يتعلق «بعدم محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم»، حيث احتل المرتبة الأولى برأي 38% من المبحوثين (45% في الضفة الغربية، 25% في قطاع غزة)، واحتل سبب «قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة» المرتبة الثانية بنسبة 24% (23% في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة)، وفيما احتل المرتبة الثالثة «استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة، بغض النظر عن الجرائم» بنسبة 19% من المبحوثين، حيث تعتبر هذه أهم الأسباب برأي المبحوثين. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-15): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2020

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم	%44.9	%25.2	%38.1
قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة	%23.4	%26.0	%24.3
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم	%17.6	%23.0	%19.4
تشتت وتداخل دور الأطراف الرسمية المناط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء	%10.1	%16.7	%12.3
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	%4.1	%9.0	%5.8
المجموع	%100	%100	%100

شكل (2 - 15): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2020

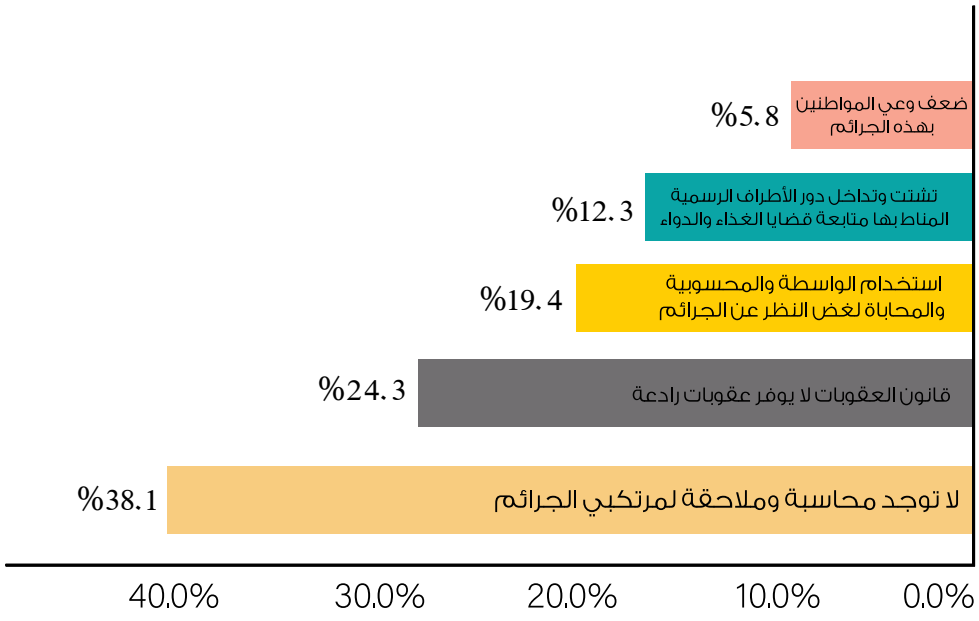

مقارنة باستطلاعات أمان السابقة، أظهرت النتائج أن «عدم محاسبة مرتكبي جرائم الأغذية والأدوية الفاسدة» بقيت تشكل السبب الأهم في ازدياد هذه الظاهرة، كما في الاستطلاعات السابقة ومحتلا المرتبة الأولى، ولم يتغير ترتيب الأسباب الأخرى. لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي:

جدول(15-2a): أسباب ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال عام 2020 – جدول مقارنات باستطلاعات أمان السابقة

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
لا توجد محاسبة لمرتكبي هذه الجرائم	%26.4	%31.4	%27	%30.2	%34.9	%32.6	%35.0	%38.1
قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة	%23.1	%21	%25	%23.5	%22.1	%28.1	%28.4	%24.3
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم	%40.1	%36.2	%25	%23	%21.1	%20.2	%21.5	%19.4
تشتت وتداخل دور الأطراف الرسمية المناط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء	---	---	%9	%13.5	%12.2	%8.2	%8.1	%12.3
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	%10.4	%11.5	%15	%9.8	%9.7	%10.9	%7.1	%5.8
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

3 - 15: العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 18% من المبحوثين أيدوا «سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة» لمرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء كعقوبة أكثر فاعلية لملاحقتهم (نفس النسبة في الضفة وغزة)، بينما أيد 17% «سجنهم وتغريمهم»، بينما أيد 15% «إعداد قائمة سوداء معلنة» كعقوبة أكثر فاعلية (17% في الضفة الغربية، 11% في قطاع غزة)، فيما طالب 50% بتطبيق «جميع العقوبات السابقة عليهم (46% في الضفة الغربية، 57% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل انظر الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-15): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
إعداد قائمة سوداء معلنة	%17.0	%11.0	%14.6
سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم	%18.9	%17.7	%18.4
سجنهم وتغريمهم	%18.2	%14.3	%16.6
جميع ما سبق	%45.8	%57.0	%50.3
المجموع	%100	%100	%100

شكل (3 - 15): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

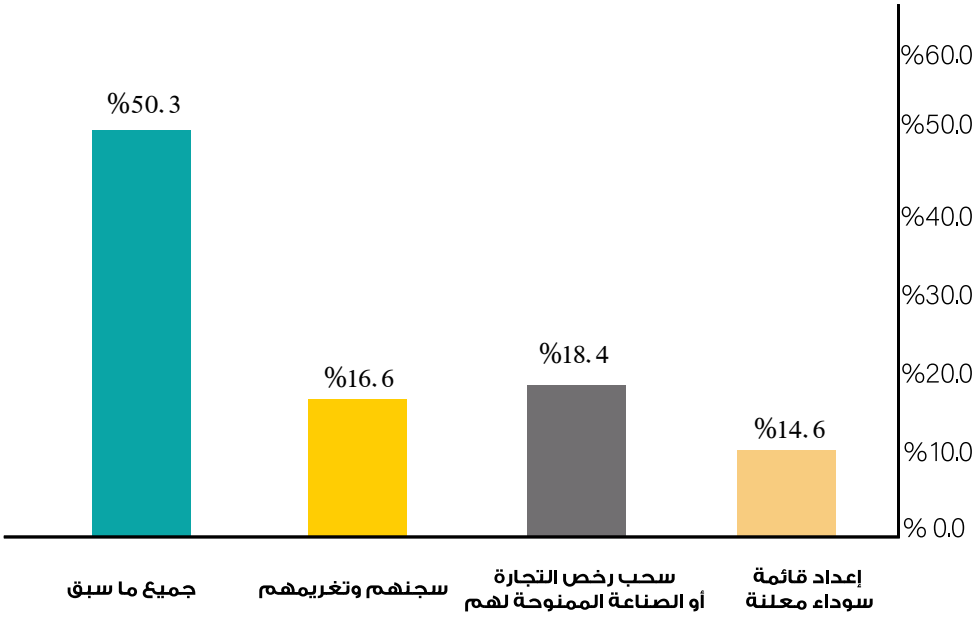

وفقا لنتائج استطلاعات الرأي العام للسنوات الخمس الاخيرة، ما زال يعتبر أكثر من نصف المبحوثين أن استخدام العقوبات المتعددة في آن أكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء. للمزيد انظر الجدول التالي

جدول(15-3a) : العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء حسب السنوات

	2016	2017	2018	2019	2020
إعداد قائمة سوداء معلنة	%14.9	%7.6	%12.3	%9.5	%14.6
سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم	%28.6	%20.4	%30.0	%20.5	%18.4
سجنهم وتغريمهم	%24.9	%15.4	%15.6	%16.3	%16.6
جميع ما سبق	%31.6	%56.6	%42.1	%53.7	%50.3
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «**مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد**».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله عمارة الريماوي –الطابق الأول –شارع الإرسال ص.ب رام الله 339 القدس 69647

هاتف 022989506 / 022974949– فاكس 022974948

غزة شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء – عمارة دريم / الطابق الثالث

تلفاكس 082884767 تلفاكس 082884766

/AmanCoaltion

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات هولندا والنرويج ولوكسمبورغ/ UNDP